



Research Article

تناقضات الحدائين العرب في فهم الوحيين دلالة (الرسالة والنبوة) عند شحروور أنموذجًا

Contradictions of Arab Modernists in Understanding the Revelations Semantic of (Mission and Prophecy) "Shahrour" as a Model

أ.م.د. عبد القادر محمد حسين

قسم الحديث وعلومه، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الفلوجة، العراق

المخلص

يأتي هذا البحث ليسلط الأضواء على مكامن الخلل في منهج بعض القراءات المعاصرة في تناولها لنصوص الوحيين. كما يأتي:

مشكلة البحث: معالجة لون من ألوان الانحراف الفكري الحدائين المعاصر في فهم نصوص الوحيين وأثره في الساحة الفكرية العربية والإسلامية.

تساؤل البحث: ما الأصول التي بنى عليها (محمد شحروور) فهمه لمصطلحي (الرسول والنبوي)؟

الهدف الرئيس للبحث: الجواب على هذا الإشكال عن طريق بيان فساد الأصل المفاهيمي الذي بنى عليه (محمد شحروور) موقفه من هذين المصطلحين وفهمه لهما.

منهج البحث: اتبعت فيه المنهج التكاملي: الاستقرائي، والوصفي، والنقدي التحليلي.

خطة البحث: جاءت خطة البحث بعد المقدمة على النحو الآتي:

التمهيد: الحدائنة و(محمد شحروور) تعريف وبيان، المطلب الأول: مفهوم (الرسول والنبوي) وأقوال العلماء فيهما، المطلب

الثاني: دلالة مصطلحي (الرسول والنبوي) عند (محمد شحروور) والتفريق بينهما. المطلب الثالث: المناقشة والتحليل لآراء (محمد شحروور). ثم تأتي النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: تناقضات، الحدائين العرب، الرسالة، النبوة، شحروور.

Corresponding Author:
Dr.Abdulqader M. Hussein;
Email: dr.abdulqader.m@
uofallujah.edu.iq

Published 13 March 2023

Publishing services provided
by Knowledge E

© Dr.Abdulqader M.
Hussein. This article is
distributed under the terms of
the Creative Commons
Attribution License, which
permits unrestricted use and
redistribution provided that the
original author and source are
credited.

Selection and Peer-review
under the responsibility of the
AICHS Conference Committee.

Dr. Abdulqader M. Hussein

Department of Hadith Sciences, Islamic Sciences College/University of Fallujah,

Iraq

OPEN ACCESS

Abstract

This research highlights the flaws of some contemporary readings while handling the texts of the two revelations, which are as follows:

Research problem: Addressing one of the types of contemporary intellectual deviation in understanding the texts of the two revelations and its impact on the Arab and Islamic intellectual arena.

Research question: What are the principles on which "Muhammad Shahrour" built his understanding of the terms "the Messenger and the Prophet"?

Objective of the research: To answer this problem by explaining the corruption of the conceptual origin on which (Muhammad Shahrour) based his attitude toward these two terms and his understanding of them.

Research Methodology: I followed the integrative approach: inductive, descriptive, and critical analysis.

Research plan: After the introduction, the next section is the research plan, which is as follows:

Preface: Modernity and "Muhammad Shahrour" in the definition. First section: the concept of (the Prophet and the Prophet) and the sayings of scholars about them. Second section: the semantics of the terms (the Messenger and the Prophet) for "Shahrour" and differentiating between them. Third section: discussion and analysis of the opinions of "Shahrour". Then comes the results and recommendations.

Keywords: contradictions, Arab modernists, mission and prophecy, Shahrour.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فمن القضايا الفكرية التي تشغل الساحة العلمية والإعلامية العربية والإسلامية هي ما يُعرف بقضية (القراءة المعاصرة للتراث، وقد عصفت آثارها الكبيرة والخطيرة بشرائح واسعة من أبناء الأمة الإسلامية ولاسيما شريحة الشباب في المنتديات الفكرية ووسائل التواصل الاجتماعي، محدثةً عند القارئ أو الباحث حالة من الارتباك المنهجي وعدم الوضوح في التعامل مع مصادر التشريع الإسلامي (الكتاب والسنة)، وربما توقع في نفسه نوعاً من الانبهار -- لأول وهلة - حين تقع عينه على بعض المصطلحات المتزينة بالألفاظ البراقة من مثل (الحداثة، والمعاصرة، والتجديد، والتطور) وغيرها مما يوهم عقله، ويفتن بصره، ويأخذ قلبه وسمعه، فتلتبس عليه الأمور وتختلط، وهذا كله يحصل من عبث العابثين واحتيال المحتالين تحت ستار البحث العلمي الموضوعي المجرد المستند إلى الاستقراء المستوعب للموضوع، والاستقصاء الململم لأطرافه، وهو في حقيقته سراب يحسبه الظمان ماءً، من هنا جاء عنوان بحثي (تناقضات الحداثيين العرب في فهم الوحيين دلالة

"الرسالة والنبوة" عند "شحرور" (أمودجًا)؛ لِيُبَيِّنَ مكان من الخلل في منهج بعض القراءات المعاصرة عند تناولها لنصوص الوَحْيِين.

مشكلة البحث: معالجة لون من ألوان الانحراف الفكري الحدائى المعاصر في فهم نصوص الوَحْيِين، وأثره في الساحة الفكرية العربية والإسلامية.

تساؤل البحث: ما الأصول التي بنى عليها (محمد شحرور) فهمه لمصطلحي (الرسول والنبى)؟.

غاية البحث: الجواب عن هذا الإشكال ببيان فساد الأصل المفاهيمي الذي بنى عليه (محمد شحرور) موقفه من هذين المصطلحين وفهمه لهما.

منهج البحث: اتبعنا المنهج التكاملي: الاستقرائي، والوصفي، والنقدي التحليلي.

خطة البحث: تألف البحث من المقدمة، ثم التمهيد بعنوان (الحدائى ومحمد شحرور تعريف وبيان)، ثم "ثلاثة" مطالب، إذ جاء المطلب الأول بعنوان (مفهوم مصطلحي "الرسول والنبى" وأقوال العلماء فيهما)، وجاء المطلب الثاني بعنوان (دلالة مصطلحي "الرسول والنبى" عند "محمد شحرور" والتفريق بينهما، وجاء المطلب الثالث بعنوان (المناقشة والتحليل لآراء "محمد شحرور")، ثم كانت الخاتمة التي تضمنت أهم النتائج.

هذا فما كان من صوابٍ فالفضل والمنة لله وحده، وما كان من خللٍ أو قصورٍ فمما جنته يدا الباحث، سائلًا المولى عزَّ وجلَّ عفوه وغفرانه بفضلِهِ وإحسانِهِ، والحمد لله أولاً وآخراً.

التمهيد

الحدائى (محمد شحرور) تعريف وبيان

أولاً: مفهوم الحدائى:

الحدائى: مذهب فكري أدبي علماني، بُني على أفكارٍ وعقائدٍ غربية، ومذاهبٍ إحدائيةٍ ظهرت في أوروبا، تهدف إلى إلغاء مصادر الدين، وما نشأ عنها من عقيدةٍ وشريعةٍ، وتحطيم كل القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية بحجة أنها قديمة وموروثة، فالحدائى تمثل نزعة الشر والفساد في عداة مستمر للماضي والقديم، وهي إفراز طبيعي لعزل الدين عن الدولة في المجتمع الأوروبي، وظهور الشك والقلق في حياة الناس(1).

ثانياً: مفهوم القراءة المعاصرة:

القراءة المعاصرة هي: القراءة الجديدة أو القراءة الحدائى أو تجديد التراث أو تجديد الخطاب كلها مصطلحات مختلفة لظاهرة واحدة هي ظاهرة إعادة قراءة النص الشرعي بطريقة حديثة، ويعرفها بعض الباحثين بأنها: (استئناف قراءة نص التنزيل الحكيم وجهًا لوجه، بدون مسبقات مذهبية أو تاريخية مُحَمَّلة، قراءة موضوعية تحليلية نسقية إنسانية، بقدر ما تنطلق من (مبدأ القطيعة المطلقة) مع كلِّ التفسيرات المقدمية؛ سواء كانت كلاسكية أو حديثة، تعتمد على النظام المعرفي المعاصر وبعض إنتاجاته، ما دام أنه يتوافق مع نص التنزيل الحكيم، فهو بالتبع ناظم القراءة المعاصرة، التي تتجدد باستمرار ما دام الليل والنهار خلفه)(2)، وهي كما يؤكد "محمد شحرور" (تتناغم مع روح الرسالة ومحتوى خطاب نص التنزيل)(3).

وثمة دافع محرّك لهذه الدعوات، وهو افتراض وجود إشكالاتٍ دينيةٍ وثقافيةٍ في التراث كانت سبباً في تأخّر الأمة العربية الإسلامية التي تمرّ بمتغيراتٍ ومستجداتٍ هائلة، ولا يمكن إزاحةً هذا التراث أو إقصاؤه، فلا بدّ إذن من إعادة قراءته وتقديمه بشكلٍ مختلفٍ بحسب ما تتطلبه عملية الاندماج في الحداثة ومواكبة التطور.

وعليه نجد أنّ المنهجية المنفق عليها بين هذه القراءات هي (تأويل) النصوص (غير الراغبين فيها)، وإعادة إنتاجها من جديد، فحقيقة هذه القراءة هي تأويل باطني حديث.

إنّ غاية هذه القراءة ليس الاhtداء بهذه النصوص، ولا معرفة مراد الله تعالى منها، ولا البحث عن الأوامر والنواهي لأجل الامتثال، بل هي قراءة موجّهة البوصلة، ومحدّدة الغاية، وهي التخلص من النصّ والوصول إلى نتائج مسبقة، وبعبارة أخرى (علاقة نفعية لا انتفاعية)، كما يقول "الجابري": (الحق أنّ اهتمامي بالتراث لم يكن من قبل وليس هو الآن من أجل التراث ذاته، بل هو من أجل حادثة نتطلع إليها)(4).

يقول "الجابري" متحدّثاً عن النصّ: (إننا بذلك نتحرّر من سلطته علينا ونمارس نحن سلطتنا عليه)(5)، وهي -- تحريف النصوص - ظاهرة جديدة قديمة، وإنما الجديد فيها حجم الانحراف والعلو والعبث في تأويل النصوص الشرعية وتحريفها. ومن النصوص المهمة جدّاً الكاشفة عن إستراتيجية أصحاب القراءة المعاصرة في التعامل مع النصوص الشرعية، ما ذكره "حسن حنفي" من أنّ (علوم التأويل وقراءة الماضي في الحاضر والحاضر في الماضي ميدان ملغوم، يمكن السير فيه، شرط عدم وطء أحد الألغام فتفجر في السائر على الأقدام دون رؤية أو تبصر، إنّ وضع القنابل الموقوتة قد تكون مهمة جيل وليس تفجيرها، وسيأتي الوقت عندما ينتهي أجلها بالانفجار، حتى تحدث فعلها بعد أن تتحوّل المعارك الجزئية الفردية إلى معركة كلية شاملة، أنّ تقال الحقائق إلى المنتصف ثم يكمل جيل قادم النصّف الآخر، خيرٌ من أن تقال مرة واحدة فتلفظ مرة واحدة كالكرة التي تقذف في الحائط فترتد على صاحبها، أنّ تقال الحقائق على نحو متشابه ويترك لجيل قادم إحكامها، خير من أن تقال محكمة فتقابل بمحكم آخر، وتسيل الدماء في عصر التكفير والتخوين المتبادلين)(6)، فهذا (الاحتيايل الثقافي) يحاول هؤلاء الحداثيون كسر سياج النصّ والولوج إلى عمقه لممارسة التأويل العبثي للأحكام والمفاهيم الشرعية.

هكذا تُقدّم إذن كل المخالفات الشرعية مغلفاً بدعوى القراءة المختلفة للنصّ (القراءة المعتدلة) بدافع الغيرة على النصّ من اختطاف القراءات التفسيرية المتطرفة - على حد زعمهم -، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذه الإستراتيجية للخطاب العلماني عموماً إنما جاءت بديلاً عن إستراتيجية المصادمة الصريحة للنصوص الشرعية أو الاستخفاف الصريح بالأحكام أو الانتقاص والذم للحدود والشرائع، فاتجه الخطاب بعدها إلى نقد "فهم النصّ" بدعوى عدم إدراك المتغيرات، والبحث عن مقاصد النصوص وروح الشريعة إلى غير ذلك من الشعارات التي تبّناها الخطاب الحداثي والعلماني، مسوّغين كل ذلك بأنّ قراءاتهم لا تعارض النصّ ولا تناقض أحكامه، وإنما هي مخالفة لتفسير فقهي معين لا يقره النصّ - بحسب زعمهم -، وأنه لا يتوافق مع أصول الشريعة.

يرى أصحاب "القراءة المعاصرة" أنّ إخضاع النصوص لأحدث ما استجدّ من مناهج فلسفية على غرار ما حصل للكتاب المقدس هو السبيل الوحيد للتقليص من الهوة بين العالم الغربي المتحرّر من قيود اللاهوت المسيحي والعالم الإسلامي الذي شلّت حراكه (نظيرتها عنده) تلك النصوص من قرآن وسنة، وكل ذلك يحصل ويمارس بنوع من الغرور والتعالي والتعاليم المتمظهر بالقدرة على الخوض في شتى المعارف المتعلقة بالنصّ الشرعي بمجرد معرفة اللغة العربية وامتلاك منهجية البحث الحديثة القادرة على قراءة أي نصّ وتفكيكه مع قطع النظر عن قائله وعدم الالتفات إلى مصدره، والتفأل من الالتزام بما قرره العلماء من قواعد وشروط تضبط آليات التلقي والاستدلال، بل إنّ الدعوات المحمومة لتطبيق نظريات الهرمنيوطيقيا(7)، والنقد الأدبي الغربي ونحوهما في تفسير الشريعة الإسلامية هي دعوات فيها سداجة دعائية مفلطحة، فهذه النظريات الهرمنيوطيقية والنقدية (الما بعد حداثية)(8) لم يطبقها الغربيون أنفسهم في تفسير تشريعاتهم، فكيف نطبقها

نحن في تفسير شريعة الله تعالى؟، بل لم تطبقها عامة الكنائس الغربية في تفسير كتابها المحرّف فكيف يراد منّا أن نطبقها في تفسير كتاب الله تعالى المحفوظ؟، بل إنّ عامة الباحثين الغربيين أنفسهم الذين يدرسون التراث الإسلامي يرون هذه النظريات التأويلية الغربية ((زبياً أو موضحة عابرة)) فكيف يوجد فينا من يستبدل علمي الدلالة (أصول الفقه وعلم البلاغة) وما فيهما من الإنتاج الجاد المتبحّر والاختبار الزمني الطويل بهذه الموضات التأويلية غير المبرهنة والتي لم تحصّ مقدرتها التفسيرية تطبيقياً؟(9).

إنّ قضية الحداثة في بيئتها الأصل لم يحسم في أمرها بوصفها أنموذجاً مكتملاً، إنما بعدّها أنموذجاً غير تام، مليئاً بالثغرات، يعتريه النقص وتشويه العيوب، ممّا جعل الأنموذج يُصوّب بما يعرف بـ(ما بعد الحداثة)، ومن ثمّ أضيفت لنموذج الحداثة صفة (الما بعد)، وظل هذا (الما بعد) تتداعى مفاهيمه إلى الآن لتعدّل نموذج الحداثة وتملأ فراغاته، ولما كان هذا النموذج على هذا النحو من القصور والنقص في منبته، فكيف به وهو يُنقلّ من سياقٍ إلى آخر، ومن مجالٍ يرتبط بمنظومة فكرية إلى مجالٍ ثانٍ يختلف عن الأول دينياً ورؤية وفكرًا، الأمر الذي يزيد من أقاته ويجعل التفاوت كبيراً بين المفهوم في بيئته وبينه وهو يهاجر إلى بيئة أخرى وينزل على واقع آخر(10).

ويمكننا أن نتوصل إلى أنّ مفهوم القراءة الحداثية أو المعاصرة هو: (كل قراءة تستند إلى المناهج اللسانية والسيمايائية والأدبية لزحزة المعنى الظاهر الذي يتضمنه النصّ، والتوجه نحو القراءة التي تهتم بما ينتج تعددية المعنى والدلالة)(11). لكنّ لنا أن نتساءل عن هذه القراءة المعاصرة لأعلى ما في لغة العرب من الفصاحة والبيان (القرآن والحديث): ما مقومات هذه القراءة؟، وما الأدوات العلمية والمعرفية التي تؤهل أصحابها حتى يفتح لهم الكتاب العزيز أبواب معانيه وخفايا أسراره؟!.

إنّ المتابع لكتابات التيارات الفكرية الحداثية والعقلانية المتعلقة بنقد "التراث" الإسلامي يدرك الخلفية الفكرية والمنطلقات الفلسفية لكُتّاب هذه التيارات التي توطر عملية النقد والدعوة إلى ما يسمّى بالتجديد في الفكر الإسلامي من منظورهم الحداثي، وأهم هذه المنطلقات هي التحرّر من سلطة النصّ ونبذ قدسيته، كما يصرح بذلك "محمد أركون" الذي يرى أنّ (الخلافاً بين المستشرقين والمسلمين سببه الهالة القدسية التي يحيطها المسلمون بالنصّ النبوي في حين ينبغي أن تدرس السيرة ضمن منظور منفتح إلى أبعد الحدود)(12)، ويقول "حسن حنفي": (نشأ التراث من مركز واحد وهو القرآن والسنة ولا يعني هذان المصدران أي تقديس لهما أو للتراث بل هما مجرد وصف لواقع)(13).

لقد حاولت "الحداثة" - كمشروع "نقد التراث الإسلامي" -، العمل على تحرير العقل من القيود الدينية، وسعت لجعله الحاكم الوحيد على العلاقة بين الفعل الإنساني ونظام الحياة؛ لذا كانت القوانين الدينية -- التي تمثلها نصوص الوحي - تشكل أكبر عائق أمام تحقيق هذا المشروع، وقد اتبع الخطاب الحداثي في ذلك وسائل عديدة بوساطة:

- 1- التشكيك في موثوقية النصّ.
- 2- التشكيك في بنية النصّ الدلالية.
- 3- إثارة الاستشكالات العقلية في معنى النصّ.
- 4- تفسيره وفهمه فهماً مخالفاً لحقيقة ما دلّ عليه باستخدام مناهج القراءة الحديثة التي تمعّج النصوص وتفككها وتفرغها من مضمونها مثل: (البنوية، والتفكيكية، والتاريخية ... الخ)(14).

وشكّلت موجة ما يسمى بـ(القراءة المعاصرة) آخر موجات الصراع المستمرة حول تأويل النصّ القرآني، فلا يزال الوحي والنصّ المقدس ساحة صراع بين من يحاولون امتلاك ناصية الفهم الحق، والتعبير عن مراد الله تعالى من الخطاب الإلهي، وبين مقلدة الغرب من أصحاب القراءة المعاصرة، وكثيراً ما تتأثر هذه المعارك الفكرية بالأحداث السياسية، وتكون رجحاً للصراعات الاجتماعية(15).

ثالثاً: ترجمة (محمد شحرور):

هو: محمد بن ديب (شحرور)، سوري الجنسية، ولد في دمشق عام (1938م)، من أسرة متوسطة؛ إذ كان والده صباغاً، أتم تعليمه الثانوي في دمشق، وحاز على الثانوية العامة سنة (1958م)، ثم سافر بعد ذلك إلى الاتحاد السوفيتي؛ ليتابع دراسته في الهندسة المدنية، وتخرج بدرجة دبلوم سنة (1964م) من (جامعة موسكو) آنذاك، ثم عاد إلى "دمشق" ليُعيّن فيها مُعيداً في كلية الهندسة المدنية في جامعة دمشق حتى عام (1968م)، إذ أُوفد إلى جامعة دبلن بإيرلندا سنة (1968م)، وحصل على شهادتَي الماجستير سنة (1969م)، والدكتوراه سنة (1972م) في الهندسة المدنية، ثم عُيّن مُدرّساً في كلية الهندسة المدنية بجامعة دمشق سنة (1972م) لمادة ميكانيك التربة، ثم أستاذاً مساعداً، وقد افتتح مكتباً هندسياً استشارياً؛ لممارسة المهنة استشارياً منذ عام (1973م)، له كتب عدة في مجال تخصصه، في ميكانيك التربة والأساسات.

بدأ في دراسة القرآن الكريم في إيرلندا سنة (1970م)، مستعينا في ذلك بالمنطق الرياضي، واستمر في الدراسة حتى سنة (1990م)؛ إذ أصدر سلسلة من الكتب في الدراسات الإسلامية المعاصرة، أوضح فيها مشروعه الفكري الذي يُعنى أساساً بالقراءة المعاصرة للقرآن الكريم، وأهم هذه الكتب هي:

- الكتاب والقرآن قراءة معاصرة.
- الإسلام والإيمان منظومة القيم.
- نحو أصول جديدة للفقهاء الإسلامي، فقه المرأة، الوصية، الإرث، القوامة، التعددية، اللباس.
- تجفيف منابع الإرهاب.
- القصص القرآني.
- السنّة الرسولية والسنة النبوية، رؤية جديدة.
- أم الكتاب وتفصيلها قراءة معاصرة في الحاكمية الإنسانية، تهاقت الفقهاء والمعصومين(16).

رابعاً: مشروع (محمد شحرور) الفكري:

يمكن التعرّف على المشروع الفكري لـ(محمد شحرور) عن طريق كتبه ومقالاته، ومتابعة حواراته المتلفزة، الذي يقوم على فكرة التجديد في فهم الدين-- عقيدةً وشريعة -، ويهدف في نظره إلى إصلاح الفكر الإسلامي والخطاب الديني عموماً. ينطلق (شحرور) في مشروعه الفكري من ما يسمّى بالقراءة المعاصرة للقرآن الكريم؛ فقام بنشر أول كتاب له بعنوان (الكتاب والقرآن قراءة معاصرة) سنة (1990م)، فأتى فيه بمفاهيم جديدة لم تعهد من قبل عند المسلمين وهو ما أشار إليه مقدّم الكتاب "جعفر دكّ الباب"(17) بقوله: (لقد توّصل الدكتور "شحرور" في قراءته المعاصرة إلى نتائج جديدة مغايرة لما هو سائد الآن في التراث العربي الإسلامي)(18)، وفي الحقيقة يعد مشروع (محمد شحرور) امتداداً للمشروع الفكري العلماني الحدائي المعاصر الذي بدأه "محمد أركون"، و"نصر حامد أبو زيد"، وغيرهما، ويقوم أساساً على الفصل الكلي بين القرآن والسنة النبوية؛ فهو يلغي دور السنّة النبوية في التشريع عموماً، ويعدها اجتهادات بشرية صالحة لظرف معين فقط، وليست تشريعاً إلهياً.

وقد تناول الباحثون مشروع (محمد شحرور) بالرد والنقد في عشرات الكتب والمقالات، وكان أكثر النقد على كتابه (الكتاب والقرآن قراءة معاصرة) الذي يعدُّ باكورة أعماله، وقد طرح فيه جل أفكاره المتعلقة بمشروعه الحدائي(19).

أما مفهوم "القراءة المعاصرة" عند (شحرور) فتعني عنده: (إسقاط النظريات الفلسفية المادية على النصّ القرآني، والتحكّم به عن طريق الفلسفات المادية الأوروبية الحديثة، فالمعاصرة كلمة براءة استعملها الكاتب وغيرها من كتّاب المدرسة العصرية لتضليل والتمويه على الناس، بجعلها ركيزة في تغيير معاني الأشياء وتجاوز النصوص الشرعية، فهي وسيلة جديدة لتبديل الدين باسم "القراءة المهاصر" تحت ستار الفهم المعاصر والتجديد المتطور، للإتيان بشرع جديد غير شرع محمد صلى الله عليه وسلم الذي تلقته الأمة بالتواتر اليقيني)(20).

يعدّ مشروع "القراءة المعاصرة" المنهج البديل عند (محمد شحرور) وغيره من أصحاب الفكر الحدائثي الذي يراد عن طريقه إعادة إنتاج الشريعة الإسلامية من جديد، ويعتمد هذا المنهج في قراءة النصّ المقدّس على أساسين اثنين(21):
الأول: تطور دلالة المصطلحات بتطور الزمان والمكان والحضارة، وبناءً على ذلك يمكن أن يوجد -- بحسب هذه القراءة - في كل عصر تفسيرٌ جديدٌ للنص، يتوافق مع روح هذا العصر، ولا يكون معارضاً لما فهمه الصحابة والسلف، فما فهمه السلف هو صحيح بناءً على متطلبات عصرهم، وما نفهمه نحن اليوم هو صحيح أيضاً بناءً على متطلبات عصرنا(22).

الأخر: إنّ القول بتطور النصّ يعني ألا معنى نهائياً للألفاظ، لأنّ اللغة مثلها مثل المادة هي في حالة تطور مستمر، وهنا يحاول (محمد شحرور) تطبيق النظرية الدارونية الماركسية في أصل الأنواع وإسقاطها على اللغة فيما يسميه الباحثون الأنثروبولوجيا(23).

إنّ نقل هذا المنهج اللساني المستورد وتحويله من (حلّ أزمة النصّ المقدس) في المسيحية إلى الدراسات القرآنية، أدّت ب(شحرور) إلى السقوط في الخطأ المنهجي الذي أشار إليه أحد الباحثين بقوله: (بلا نص ولا دلالة ثابتة، لا تفسير نهائي للنص، لا تفسير مفصل أو موثوق به، إنه اللعب الحر للغة، فكل القراءات إساءة قراءات، إلى آخر تلك المتاهات التي أدخلتنا فيها الحداثة الغربية ومدارسها النقدية)(24)، ومما تجدر الإشارة إليه أنّ هذا المنهج مستورد من علم اللسانيات وتاريخية النصّ(25) اللذين نشأ في الغرب لأجل حل معضلة التناقض الحاصل بين معطيات العلم المادي الحديث، وفهم الكنيسة للنص المقدس، وعندما أراد (شحرور) أن يقرأ النصّ قراءة معاصرة، كان لابدّ له من اللجوء إلى هذا المنهج المعرفي المستورد ليتحرّر من قيود قواعد أصول الفقه والتفسير وصرامتها التي ستدحض قراءته الجديدة، فاستعاض عنها بالمنهج اللساني الغربي الذي أوجده الغرب لتفكيك النصّ المقدس عندما وصل إلى المأزق المعرفي بين العلم والنصّ الديني، فالإنسان بحاجة للإيمان، لكن النصّ المقدس متناقض مع العلم!، فما الحل؟، الحل هو التأويل، وهو نقل المعنى المرفوض عندهم إلى معنى مقبول(26).

أراد (شحرور) أن يسحب صلاحية (الفهم الأول) والمعنى الأولي للنصّ من عصر النبوة والقرون التي تليه إلى عصرنا الحاضر، حتى يأتي هو، ويقدم لنا معاني جديدة وفهمًا جديدًا لآيات (الشعائر والقيم الإنسانية والتشريع) التي هي في ضمن نطاق ما يسمّيه بمقام النبوة لا في مقام الرسالة(27)، فهو يعطي لنفسه صلاحية (التفاعل المعاصر) الذي يتماشى مع متطلبات المجتمع ومعطياته ومستوى تطوره(28)، وما زاد الطين بلة أنّه أعطى هذه الصلاحية وهذه المهمة إلى (المجالس التشريعية التي تمتلك صلاحيات التشريع لمجتمعاتها حسب ظروفها)(29).

ثم نجد أنه يحاول تطبيق النظرية النسبية على نصوص القرآن الكريم بحجة أنّه صالح لكل زمان ومكان، وهذه واحدة من نظريات الفكر الحدائثي حين نقلوا مفهوم النسبية من الماديات إلى الفضاء المعرفي والفلسفي وطبقوها على الكثير من القضايا المتعلقة بالمفاهيم والقيم والمبادئ المعرفية كما فعلت بعض المناهج الغربية، يقول (شحرور): (فحرص التنزيل الحكيم على بيان تغير السنن الإنسانية وزوالها إنما هو لاتصافها بصفة النسبية خضوعاً لشرطي الزمان والمكان)(30)، ويقول كذلك: (وما قام به النبي (ص)(31) في القرن السابع في شبه جزيرة العرب إنما هو الاحتمال الأول لتفاعل هذه

الرسالة المجردة مع عالم نسبي ذي مستوى معرفي بدائي(32)، ويقول أيضاً: (وإنما التراث هو الفهم النسبي للناس له في عصر من العصور حتى لو جاء هذا الفهم من عهد صدر الإسلام)(33).

وتحت مظلة النسبية هذه ينطلق (شحرور) نحو تعطيل كثير من نصوص القرآن الكريم والالتفاف عليها بذريعة نسبية الفهم وتغير الأفهام والأحكام بتغير الزمان والمكان، بل يذهب أبعد من ذلك -- بكل جرأة ومجازفة -- في تعليقه على حديث ((فَرُبُّ مُبْلَغٍ أَوْ عَى مِنْ سَامِعٍ)) (34)، فقال: (فالسامع في القرن الحادي والعشرين أوعى بكثير ممَّن بلغه القرآن في عهد النبوة)(35).

خامساً: منهجه التأويلي:

مفهوم التأويل عند (شحرور) هو في الحقيقة "الموضوعية" تأويل تحريفي لا علمي، فهو أبعد ما يكون عن التأويل الشرعي، الذي هو أصلاً تأويل علمي لا يصادم العقل، فقد زعم (شحرور) أن النصّ القرآني جمع بين ثباته وحركته محتواه، فقال: (وهذه لا يمكن أن تكن إلا بثبات النصّ وحركة المحتوى، وهو التشابه الذي يحتاج إلى التأويل باستمرار، ولهذا فالقرآن لا بد من أن يكون قابلاً للتأويل، وتأويله يجب أن يكون متحرّكاً وفق الأرضية العلمية لأمة ما في عصر ما، على الرغم من ثبات صيغته...؛ لذا لا يمكن تأويل القرآن كاملاً من قبل واحد فقط إلا الله، أما الراسخون في العلم فيؤولونه حسب أراضيتهم المعرفية في كل زمان، وكل واحد منهم حسب اختصاصه الضيق، من هنا نفهم الحقيقة الكبيرة وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤول القرآن، وأن القرآن كان أمانة تلقّاها وأداها للناس دون تأويل، وإنما أعطاهم مفاتيح عامة للفهم)(36)، ومنهجه التأويلي هذا يتمحور حول مبدأ (انعدام الترادف)؛ ليصل إلى تصنيف موضوعي للآيات تحت مسميات خاصة، ويعطي لكل مسمى دلالاتٍ معينة(37)، فجدده ينتقي من آراء اللغويين ما ينفعه في تحريفاته وتأويلاته المتعسفة ليمررها تحت شعار قابلية اللغة على احتمال المعاني الكثيرة، وهذه العملية ستسهل عليه لاحقاً التعامل مع الموضوعات بطريقة كلية، يغلب عليها التحكم التعسفي والقفز الخُكمي من غير دليل(38)، فلم يلتزم (شحرور) المنهج العلمي، وأعلن أنه يقرأ القرآن بأوهامه وأهوائه التي سماها "قراءة معاصرة"، فهي عبارة تشهد على صاحبها بأنه قالها عن سابق إصرار ورسد لتطبيق منهجه المثير للجدل(39).

إنّ المتأمل للمنهج التأويلي عند (شحرور) يجد أنّه قائم على أريحية التقييد والتصنيف والاشتراط والانتقاء تحكُّماً، ومن دون حرج التقول على الله تعالى، متجاوزاً المعاني العملية التي أجمعت الأمة عبر أجيالها على فهمها وتطبيقها نقلاً متواتراً من عهد النبي صلى الله عليه وسلم، بل هو غير معنيّ بذلك كله، ولا بحدود اللغة المسموعة المنقولة إجماعاً وتواتراً، وإنما يختار من المعجمات اللغوية المعاني المتساوقة مع أنموذجه، ولو كانت شاذة، ثم يضع للآيات معاني وقبواً تحكُّمية، ويرجّح من غير مرجّح، في الوقت الذي لا يتجرأ أحدٌ من رواد هذه القراءات البائسة فِعْل ذلك مع منظومات القانون الوضعي البشري(40).

ويذهب بعض الباحثين إلى أنّ ما يحرّك (شحرور) ليس المنهجية (المعلنة) كالمناهجية اللسانية، أو "القراءة المعاصرة"(41) التي قد يُظن أنها فرع تخصصي له قواعده وضوابطه النقدية، وإنما الأمر ليس إلا ستاراً يُعْمي عين الناقد من النفاذ إلى وراء ذلك من منظومات خفية وخلفيات فلسفية، وما هذه المنهجيات إلا شعارات تحمل من العلوم والمعارف اصطلاحاً -- لا مضمونها --، وإنّ الحاكم الأصلي لآراء (شحرور) هي منظومة - أو قل: منظومات - خفية (أجنبية) لم يُفصح عنها في منهجه، مع أنّها الأشد تأثيراً فيه، لكنّه يحاول تمريرها لتحكم معاني النصوص التي ينقض عليها بالتأويل، فلا يحتكم إلى أيّ إطار منهجيّ مُعلن، ونجده يكثر من بعض المصطلحات مثل (منع الترادف)، ومنع الحشو، والسياق، وثبات النصّ، وحركة المحتوى، ونحوها، وهي في الحقيقة غلاف لتسويغ المنظومات الخفية التي

يحتكم إليها بكل وضوح، وتلك المنظومات هي جوهر أطروحاته، وما يعلنه من لسانيات ونحو هذا هو عرض فارغ؛ لذا لا ينبغي الانشغال به، ومن تلك المنظومات التي ينطلق منها (شحرور) في تحليلاته التي تستند إلى رؤية فلسفية مادية للوجود والمجتمع هي (الداروينية، والماركسية) وغيرها (42).

المطلب الأول

مفهوم (الرسول والنبى) وأقوال العلماء فيهما

أولاً: مصطلح (الرسول) لغة واصطلاحاً:

تعريف (الرسول) في اللغة:

بنية لفظ (رسول) من الأصل اللغوي (ر، س، ل)، و(رسول) بوزن (فَعُول) بفتح فضم صفة مشبهة بمعنى اسم المفعول (مُرْسَل)، وهو مما يستوي فيه المؤنث والمذكر والمفرد والجمع، قال تعالى: {إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ} [الشعراء: 16]، وجمعه (رُسُلٌ) و(رُسُلٌ) بضمّتين (43)، أما معناه فمأخوذ من البعث، وهو الإرسال والتوجيه؛ فالرسول هو المبعوث المُوجّه برسالة؛ قال تعالى عن ملكة سبأ: {وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ} [النمل: 35]، فالرُسُلُ عليهم الصلاة والسلام سُمُّوا رُسُلًا؛ لأنَّ الله تعالى بعثهم برسالة حملوها، وأمروا بتبليغها للناس؛ قال تعالى: {وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ} [النحل: 36]، وقال تعالى: {ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى كُلًّا مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ} [المؤمنون: 44]؛ أي: بعثناهم يتبع بعضهم بعضاً.

تعريف (الرسول) في الاصطلاح:

هو: مَنْ أُوْحِيَ إِلَيْهِ بِشَرَعٍ وَأُمِرَ بِتَبْلِيغِهِ لِقَوْمٍ كَافِرِينَ، أَوْ لَمْ تَبْلُغْهُمْ رِسَالَةً سَابِقَةً، فَهُوَ الَّذِي يَبْنِيهِ اللَّهُ بِوَحْيِهِ الشَّرْعِيِّ، ثُمَّ يُوَجِّهَهُ إِلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرَهُ، أَوْ عَلَى قَوْمٍ لَمْ يَأْتِهِمْ نَذِيرٌ مِنْ قَبْلِهِ (44).

ثانياً: مصطلح (النبى) لغة واصطلاحاً:

تعريف (النبى) في اللغة:

بنية لفظ (نبى) مشتق من الأصل اللغوي (ن، ب، أ) على تسهيل همزته، و(نبى) على وزن (فَعِيل) بفتح فكسر، فهو صفة مشبهة بمعنى اسم الفاعل (مُنْبِئ)، وجمعه (أَنْبِيَاءُ) (45)، أما معناه فهو الخير؛ تقول نَبَأٌ وَنَبَأٌ، أي: أخير، ومنه أخذ "النبىء"؛ لأنه أنبأ عن الله تعالى، قال عز وجل: {عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ * عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ} [النبأ: 1-2].

وإنما سُمِّيَ النَّبِيُّ نَبِيًّا؛ لِأَنَّهُ مُنْبَأٌ؛ أَي: مُخْبَرٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَي: يُوْحِي اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ نَبَأً مِنْ شَرِّعِهِ؛ قَالَ تَعَالَى: {وَإِذْ أَسْرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا} [التحریم: 3]، وهو أيضاً مُنْبِئٌ؛ أَي: مُخْبِرٌ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِمَا يُوْحِيهِ اللَّهُ إِلَيْهِ مِنْ أَمْرِهِ وَشَرِّعِهِ؛ قَالَ تَعَالَى: {تَنبِئُ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ} [الحجر: 49]، وقيل: "النبى" مشتق من النَّبُوَّة، وهي الشرف؛ أَي: المكان المرتفع من الأرض، فمرتفعات الأرض أشرفها، فإنَّ العرب تُطَلِّقُ لَفْظَ (النَّبِيِّ) عَلَى الْعَلَمِ مِنْ أَعْلَامِ الْأَرْضِ الَّتِي يُهْتَدَى بِهَا؛ لِشَرَفِهَا وَإِشْرَافِهَا عَلَى مَا سِوَاهَا (46).

فالربط بين لفظ "النبى" والمعنى اللغوي واضح؛ وذلك لأنَّ النَّبِيَّ ذُو رَفْعَةٍ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَذُو شَرَفٍ وَسُودِدَ فِي قَوْمِهِ، وَهُوَ مُنْبَأٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِأَمْرِهِ الدِّينِيِّ الشَّرْعِيِّ الَّذِي يَهْتَدَى بِهِ الْعِبَادُ وَيُسْعَدُوا فِي دُنْيَاهُمْ وَأَخْرَاهُمْ، وَهُوَ يُنْبِئُهُمْ بِذَلِكَ؛ أَي: يُخْبِرُهُمْ بِهِ.

تعريف (النبى) في الاصطلاح:

النبوة هي خبرٌ خاصٌ يُكرِّمُ الله عز وجل به أحدًا من عباده فيُميِّزه عن غيره بإلقائه إليه، ويوقفه به على شريعته بما فيها من أمر ونهي ووعظ وإرشاد، ووعده ووعد، فتكون النبوة على هذا الخبر والمعرفة بالمخبرات الموصوفة، والنبى صلى الله عليه وسلم هو المخبر بها(47)، أو هو من أوجي إليه بشرح، ويُبعث إلى قومٍ مؤمنين بشرح سابق، فهو الذي ينبئه الله تعالى، أي: يوحى إليه أن يعمل بشريعة من قبله، ويبعثه الله إلى قومٍ مؤمنين بشريعة سابقة؛ ليُذكِّرهم ما نسوه، وليُبطل ما ابتدَعوه، ويُصحح ما أخطؤوا فيه، ويحكم بينهم فيما اختلفوا فيه، ويكون قُدوةً لهم في اتِّباع الرسول السابق، فهو يحكم بشريعة من قبله، ولا ينزل عليه كتابٌ، وقد يُوحى إليه وحى خاص في واقعة مُعيَّنة، فالأنبياء عليهم الصلاة والسلام يأتيهم وحى من الله تعالى فيما يفعلونه ويأمرون به المؤمنین بهم، لكن لا ينزل عليهم كتابٌ ولا يُرسلون إلى قومٍ لم تبلغهم رسالة سابقة، ولا إلى كفارٍ مُخالفين لأمر الله تعالى؛ ليُبلغهم رسالة من الله تعالى إليهم، إنما يُرسلون إلى قومٍ مُوافقين، مخطئين في بعض الأمور، أو يُخلفون من المرسلين في أقوامهم؛ كما خلف "شيث" أباه "آدم" عليهما السلام في ذريته، وكما خلف "إسحاق" أباه "إبراهيم" عليهما السلام في أهله وقومه من بعده(48)، ولم يأت في القرآن الكريم بوصف (رسول) في حين جاء وصف النبوة والرسالة لأخيه (إسماعيل) عليه الصلاة والسلام في قوله تعالى: {وَأذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا} ﴿مريم: ٥٤﴾؛ لأنه لم يخلف أباه عليه السلام في قومه، وإنما بُعث إلى قوم آخرين برسالة جديدة.

فهذا المعنى - في حقيقة النبوة - هو ما استقر عليه المسلمون، ولا يُشوش على هذا المعنى -- أبدًا - الخلاف الذي جرى بين العلماء في الفرق بين (النبى والرسول)؛ فكلهم مجمعون على أن (النبى والرسول) كليهما مُخبرٌ من عند الله -- تبارك وتعالى - بعد الاصطفاء(49).

ثالثًا: أقوال العلماء في الفرق بين (النبى والرسول):

(النبى والرسول) يشتركان في كونهما موحى إليهما؛ ويدل على ذلك قوله تعالى: (إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ)، [النساء: ١٦٣]، قال "ابن أبي العز" (وقد ذكروا فروقًا بين النَّبِيِّ وَالرَّسُولِ، وَأَحْسَنُهَا أَنَّ مَنْ نَبَّأَهُ اللَّهُ بِخَبَرِ السَّمَاءِ، إِنَّ أَمْرَهُ أَنْ يَبْلُغَ غَيْرَهُ، فَهُوَ نَبِيٌّ رَسُولٌ، وَإِنْ لَمْ يَأْمُرْهُ أَنْ يَبْلُغَ غَيْرَهُ، فَهُوَ نَبِيٌّ وَلَيْسَ رَسُولٌ. فَالرَّسُولُ أَحْصُ مِنَ النَّبِيِّ، فَكُلُّ رَسُولٍ نَبِيٌّ، وَلَيْسَ كُلُّ نَبِيٍّ رَسُولًا، وَلَكِنَّ الرِّسَالَةَ أَعْمُ مِنْ جِهَةِ نَفْسِهَا، فَالنَّبِيُّ جُزْءٌ مِنَ الرِّسَالَةِ، إِذِ الرِّسَالَةُ تَتَّأَوَّلُ النَّبِيَّةَ وَغَيْرَهَا، بِخِلَافِ الرُّسُلِ، فَإِنَّهُمْ لَا يَتَّأَوَّلُونَ الْأَنْبِيَاءَ وَغَيْرَهُمْ، بَلِ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ. فَالرِّسَالَةُ أَعْمُ مِنْ جِهَةِ نَفْسِهَا، وَأَحْصُ مِنْ جِهَةِ أَهْلِهَا)(50)، وقال الحافظ "ابن حجر": (قال القرطبي - تبعاً لغيره - : هذا حجة لمن لم يجز نقل الحديث بالمعنى وهو الصحيح من مذهب مالك، فإن لفظ النبوة والرسالة مختلفان في أصل الوضع فإن النبوة من النبأ وهو الخبر فالنبى في العرف هو المنبأ من جهة الله بأمر يقتضى تكليفاً وإن أمر بتبليغه إلى غيره فهو رسول وإلا فهو نبى غير رسول وعلى هذا فكل رسول نبى بلا عكس فإن النبى والرسول اشتركا في أمر عام وهو النبأ وافترقا في الرسالة(51)، وقال "المناوي": (والرسول والنبى طال فيما بينهما من النسبة الكلام، والمحققون كما قال ابن الهمام: كالزمخشري والعضد والتفتازاني والشريف الجرجاني على تراد فهمما وأنه لا فارق إلا الكتاب(52)، وقال محمد الأمين الشنقيطي: (وَأَيُّهُ الْحَجَّ هَذِهِ تُبَيِّنُ أَنَّ مَا اشْتَهَرَ عَلَى السَّنَةِ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ هُوَ مَنْ أَوْجِيَ إِلَيْهِ وَحْيٌ، وَلَمْ يُؤْمَرْ بِتَبْلِيغِهِ، وَأَنَّ الرَّسُولَ هُوَ النَّبِيُّ الَّذِي أَوْجِيَ إِلَيْهِ، وَأَمْرٌ بِتَبْلِيغِ مَا أَوْجِيَ إِلَيْهِ غَيْرَ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ) [الحج: ٥٢]، يُدَلُّ عَلَى أَنَّ كِلَيْهِمَا مُرْسَلٌ، وَأَنَّهَا مَعَ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا تَعَايُرٌ وَاسْتِظْهَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ الَّذِي هُوَ رَسُولٌ أَنْزَلَ إِلَيْهِ كِتَابًا وَشَرَعَ مُسْتَقِلًّا مَعَ الْمُعْجَزَةِ الَّتِي تَبَيَّنَتْ بِهَا نُبُوَّتُهُ، وَأَنَّ النَّبِيَّ الْمُرْسَلَ الَّذِي هُوَ غَيْرُ الرَّسُولِ، هُوَ مَنْ لَمْ يَنْزَلْ عَلَيْهِ كِتَابٌ وَإِنَّمَا أَوْجِيَ إِلَيْهِ أَنْ يَدْعُو النَّاسَ إِلَى شَرِيعة رَسُولٍ قَبْلَهُ، كَأَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ الَّذِينَ كَانُوا يُرْسَلُونَ وَيُؤْمَرُونَ بِالْعَمَلِ بِمَا فِي التَّوْرَةِ ؛ كَمَا بَيَّنَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: (يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ)، [المائدة: ٤٤] (53).

المطلب الثاني

دلالة مصطلحي (الرسول والنبى) عند (مجد شحرور) والتفريق بينهما

قَدَّمَ (شحرور) قراءته المعاصرة للسنة النبوية التي تُعَدُّ - في نظره - البديل المعاصر للمفهوم التراثي للسنة، وأقام كتابه (السنة الرسولية والسنة النبوية رؤية جديدة) على التفريق بين (الرسول والنبى) مدعيًا أنَّ الرسول من مقام الرسالة فيبلغ فيه الرسالة، والمقام الآخر هو مقام النبوة، فيجتهد فيه كباقي البشر، ومعنى هذا أنَّه لا عصمة لكلامه، فهو ليس وحياً؛ ولذا نجده يتكلم على "الكتاب"، فيقول: (يحيوي كتابين رئيسيين: الكتاب الأول: كتاب النبوة: ويشتمل على بيان حقيقة الوجود الموضوعي، ويفرق بين الحق والباطل أي الحقيقة والوهم. الكتاب الثاني: كتاب الرسالة: ويشتمل على قواعد السلوك الإنساني الواعي، ويفرق بين الحلال والحرام)(54).

وهذا التقسيم تقسيمٌ وهميٌّ افتراضي غير موضوعي، الغاية منه الحطُّ من قيمة السنة من جهة، مع إبطال العمل بالحديث النبوي من جهة أخرى عن طريق نفي العصمة عن النبي صلى الله عليه وسلم في مقام النبوة -- بحسب تقسيم (شحرور)، بل إنَّ هذا التقسيم يخالف معهود كلام العرب من الخطاب في معنى لفظي (النبي والرسول)، فقد بان أنَّ كليهما يوحى إليه، ولكنَّ (النبي) يكمل، و(الرسول) يجدد إنَّ صح التعبير.

أولاً: تقسيمات (شحرور) لمقامات النبوة:

أول ما يبداً (شحرور) تقسيماته بالقول: إنَّ المقامات العمدية ثلاثة(55): الأول: مقام مجد الرجل كباقي البشر، والثاني: مقام مجد النبي، أي: (سلطة تنفيذية) يمارس مهمة الاجتهاد كولي أمر وقائد اجتماعي وقاضٍ، وهو في نظره ليس أكثر من مبلِّغ عن الغيب، والثالث: مقام مجد الرسول: فهو يبلغ القرآن فحسب، أي (سلطة تشريعية).

ويبدو جلياً أنَّ الشريعة عند (شحرور) هي القرآن الكريم فقط، والسنة إما طبيعة بشرية للنبي صلى الله عليه وسلم، أو اجتهاد منه، ولا يقَرُّ بحجبة القسمين الأوَّلين، ثم يقسّم السنة عنده قسمين(56): الأول: السنة الرسولية: وهي الرسالة العمدية التي أنزلت وحياً، أي: القرآن الكريم، ويحصر فيها مجال الطاعة والاتباع، والثاني: السنة النبوية: ويجعلها قسمين: القسم الأول: القصص العمدية الوارد في التنزيل الحكيم وهو جزء من القصص القرآني، والذي جرت أرشفته بعد وقوعه، وهو نسبي، ولا تؤخذ منه إلا العبرة فقط كباقي القصص القرآني، والقسم الثاني: اجتهادات النبي صلى الله عليه وسلم عينها الواردة في ما صح من الأحاديث الواردة في كتب الرواية والسير، وهي مقيدة -- بحسب زعمه - بما وافقت مضمون التنزيل الحكيم ولم تعارضه، ومارس فيها أمور القيادة العسكرية وتنظيم أمور المجتمع (كولي أمر)، والقضاء، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر (كقائد اجتماعي) بشكله التاريخي، وينطبق عليها: تتغير الأحكام بتغير الأزمان.

ثانياً: مفهوم (النبي) و(النبوة) عند (شحرور):

يذهب مجد (شحرور) في تحديد معنى النبوة إلى حصر النبوة في الغيبات فقط، ويستدل بأصل اشتقاق الكلمة فيقول: (علينا أن نحدّد الفرق بين النبوة والرسالة، النبوة من (نبا)، وهي غيبات)(57)، فالنبوة عنده منحصر بالعلوم الموضوعية والعلوم التاريخية، أما العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية أي: أحكام الحلال والحرام والواجب من العبادات وغيرها فهي ليست من النبوة، إنّما هي من الرسالة، بل يجترئ أكثر فيدعي أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم بلِّغ (الأنباء الغيبية الكونية والتأريخية من دون فهمها، ومن دون التمكن من شرحها لأهل زمانه)، متسائلاً بعدها (كيف يجري إقناعهم بشيء لا يمكنه إدراكه، كالعلم الجيني الوارد في قوله تعالى: {ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعُلُقَةَ مِضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ} [المؤمنون: 14]، وكأنّه يريد منهم أن يفهموا تفاصيل علم الأجنة وما تحتمله هذه الآية من حقائق علمية توصل إليها العلم الحديث بعد أربعة عشر قرناً(58).

ينطلق محمد (شحرور) في تأكيده على أنّ النبي صلى الله عليه وسلم ليس له علاقة بالتشريع من مفهوم النبوة وتقسيم السنّة عنده؛ فهو يقسمها بناءً على فصله بين النبوة والرسالة إلى (سنة النبوة، وسنة الرسالة) وسنة النبوة - كما يقول - هي: (تعليمات جاءت إلى النبي (ص) بمقام النبوة وليست بمقام الرسالة، بقوله: { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ } وذلك لتبيان أنها تعليمات خاصة بالنبي (ص) أو تعليمات مرحلية جاءت لحقبة معيّنة، مثل: توزيع الغنائم، أو تعليمات عامة للمسلمين ليست تشريعات(59)، ويقول أيضاً عن النبوة: (هي الأحاديث التي تتعلق بالسلوكيات العامة والاجتماعية؛ فلها أهمية تاريخية فقط، وهي غير ملزمة لأحد)(60)؛ مؤكداً عدم حجبتها بقوله: (أي: ليس لها علاقة بالحلال والحرام إطلاقاً)(61).

ثالثاً: التفريق بين (الرسول والنبي) عند (شحرور):

يؤكد (شحرور) التفريق بين النبوة والرسالة، فيقول: (فالنبوة هي مجموعة المعلومات أوحيت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبها سمّي نبياً، أي: إنّ كل الأخبار والمعلومات التي جاءت في الكتاب هي النبوة. والرسالة هي مجموعة التشريعات التي جاءت إلى النبي بالإضافة إلى المعلومات فأصبح بها رسولاً، فالنبوة علوم والرسالة أحكام)(62)، ثم يعيّن وظيفة الرسول بأنها البلاغ فحسب، فيقول: (تمثلت وظيفة الرسول (ص) في النطق بالذكر لتبنيانه للناس، أي: بإعلامه لمن حوله، وعدم كتمانهم عنهم، لأن البيان هو الإعلان فقط، وهو بمثابة البلاغ، وليس الشرح)(63).

ويخرج (شحرور) برأي مفاده أنّ الطاعة اللازمة تكون لمقام الرسول صلى الله عليه وسلم فقط دون مقام الرجل والنبي صلى الله عليه وسلم لذا قال: (الطاعة لا تكون إلّا من مقام الرسالة، ووردت في أكثر من سبعين موضعاً من التنزيل الحكيم بقوله: (أطيعوا الرسول)، بينما لا نجد فيه مطلقاً عبارة (أطيعوا النبي)(64).

ثم قسم الطاعة للرسول على نوعين:

1. الطاعة المتصلة: وهي طاعة الرسول متصلة بطاعة الله مباشرة، الواردة في قوله تعالى: { وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ } [آل عمران 132]، أي: لم يفصل بينهما بتكرار فعل الأمر بالطاعة(65)، ثم قال: (هي طاعة أبدية اختيارية للرسول في حياته (ص) وبعد مماته، وتكون في اتباعه في سنته الرسولية)(66).

2. الطاعة المنفصلة: وهي طاعة الرسول الواردة منفصلة عن طاعة الله في قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ } [النساء 59]، ثم قال: (فهذه الطاعة إنما كانت للرسول في حياته فقط، بطاعته في ما جاءه من تعليمات في القصص المعجدي وفي عين اجتهاداته الصادرة عنه من مقام النبوة)(67).

ومقصد (شحرور) من هذا التفريق بين (الرسول والنبي) هو حصر صفة التشريع في مقام السنّة الرسولية فقط، أما الجانب الاجتهادي المرتبط بالسنّة النبوية فهو ذو طابع تاريخي غير ملزم بالطاعة والاتباع، إذ يقول: (آيات القصص المعجدي وإن كانت نصوصاً موحاة إلّا أنّها ذات طابع تاريخي، وليس فيها أيّ تشريع لمن بعد عصرها من العصور)(68)، ويزعم بعدها أنّ محمداً صلى الله عليه وسلم مجتهد في مقام النبوة، وأنه غير معصوم، إذ يقول: (حيث كان الرسول (ص) معصوماً من مقام الرسالة، ومجتهداً من مقام النبوة)(69).

هذه كانت أهم آراء (محمد شحرور) في مفهوم النبوة والرسالة، وسنناقشها ونحللها تفصيلاً في المطلب الآتي إن شاء الله تعالى.

المطلب الثالث

مناقشة آراء (محمد شحرور) وتحليلها

إنَّ التفريق بين (الرسول والنبى) بحسب مفهوم (شحرور) تفريق باطل جليّ البطلان، ما أنزل الله به من سلطان، يُنقضه القرآن الكريم، وعمل الأمة من عهد الصحابة رضوان الله عليهم إلى يومنا هذا، فالتفريق الصحيح بينهما هو أنّ الرسول له كتاب منزل والنبى ليس له كتاب منزل، هذا من حيث نوع التنزيل أما من حيث الاستعمال القرآني فليس هناك دليل على التفريق بينهما من حيث الوظيفة أو المهمة وهي الإبلاغ عن الله تعالى، والأدلة التي تنقضه كثيرة متوافرة بإثبات وجود التشريع للنبى صلى الله عليه وسلم، وإثبات الوحي في خارج الكتاب المنزل(70).

زيادة على أنّ لو ازم هذا القول معلومة البطلان لكل مسلمٍ نبيه، لا تحتاج إلى دليل أو برهان، لكننا معنيون هنا -- من باب إقامة الحجة والبرهان - بنقض أصوله التي بنى عليها هذه المفاهيم الفاسدة والافتراضات الباطلة، فإنه بذلك يخالف كتاب الله تعالى، إذ يقول سبحانه: (الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَاَلَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ ۗ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)، [الأعراف: 157]، فالإية صريحة في نسبة التحليل والتحرير إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد جمع الله تعالى لفظي (الرسول والنبى) معاً ونسب إليهما التحليل والتحرير، لكن مع هذا نجد (شحروراً)، وأمثاله يفرقون بين (الرسول والنبى) بهذا التفريق الذي يخالف كتاب الله تعالى؛ إذ لا يرون للنبى تشريعاً(71)، ومن أهم الأدلة التي تدحض حجته ما يأتي:

1. إنَّ التفريق بين النبوة والرسالة بهذا المفهوم لم يعرفه أحد من الصحابة، ولا التابعين، ولا علماء الأمة عبر عصورها، إنما هو من اختراع هؤلاء المحرّفين، ومن سار على نهجهم، وهي طريقة مكشوفة للتلاعب بالنصوص الشرعية، ورُفض ما يشاؤون منها بهذه المسميات الخادعة. بل هذا الادعاء مخالف للغة العربية؛ إذ إنَّ لفظ النبى مأخوذ من النبأ، أي: إنّه منبأً من الله تعالى، ومُنْبئ عنه جل وعلا، وليس من تلقاء نفسه.

2. إنَّ القرآن الكريم أمرنا بطاعته صلى الله عليه وسلم رسولاً ونبياً في آيات كثيرة(72).

3. إنَّ حصر النبوة في الغيبيات فقط من الأحداث الكونية والأحداث التاريخية هي دعوى تفتقر إلى الدليل والبرهان؛ فلا المعنى اللغوي يُسغفه، ولا المعنى الاصطلاحي الذي استقرَّ عليه فهم علماء اللغة يُؤيِّده، فمن أين جاء مجد (شحرور) بهذا التخصيص، وهو الذي يزعم أنّه لا يعتمد في قراءته المعاصرة إلا على اللسان العربي وحده في فهم القرآن الكريم.

4. إنَّ من المعلوم عقلاً وشرعاً لدى أصحاب الأديان الربانية جميعاً، أنّ النبى مَنْ يوحي إليه فينبئه بعلم ما، سواء تعلق بالكونيات أو التاريخيات أو الغيبيات الموجودة الآن أو التي ستوجد مستقبلاً أو بالأحكام والشرائع والوصايا، وكل مطلوب الله من عباده؛ فالنبوة تشمل كل ما يوحي به الله إلى عبده الذي يصطفيه؛ ليجعله مرسلًا فهي كلّها إخبار عمّا خلق الله، وعمّا قضى وقدر، وعمّا شرع لعباده، وعمّا أنزل لهم من أحكام وتكاليف(73).

فجد (شحرور) يسعى إلى تجريد النبى صلى الله عليه وسلم من مقام النبوة في بيان الوحي، وتأويل الآيات وتفسيرها إنما هو متروك للناس فقط -- بحسب رأيه -: إذ يقول: (فالنبى لم يكن أكثر من مبلغ عن الغيب من غير أن يكون عالمًا به إطلاقاً، لهذا لم يتصدَّ لشرح التنزيل الحكيم؛ لأنَّ مفاتيح فهمه كامنة في داخله، وهي تفصيل الكتاب وليست نابعة من الرسول، أمّا مهمة التفكير والتدبير في معانيه فقد أوكلت إلى الناس المنزل إليهم لقوله تعالى: { أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا }، [محمد: ٢٤] (74).

فهذا هو فهم (محمد شحرور) للفرق بين النبوة والرسالة؛ إذ جعل النبوة منحصرة فيما أسماه بالحقيقة الموضوعية التي هي كلمات الله فقط، وهي في نظره الوجود الموضوعي (الواقعي) ونواميسه خارج الوعي الإنساني، وجعل الرسالة منحصرة فيما أسماه الذاتي وهي الشريعة وأحكام العبادات والقوانين والأخلاق والسياسة التي لا توجد لها حقيقة موضوعية.

وفي سبيل مزيد من التهميش لآيات الأحكام وسلب القدسية الربانية عنها ركز (شحرور) على الفارق بين النبوة والرسالة، فالنبوة من "النبأ" بمعنى الخبر، أما الرسالة فهي مجموع الأحكام والأخلاق(75)، ولم يقدّم دليلاً مقبولاً على

عدم إمكان ورود لفظ "النبي" بمعنى الإنباء والإخبار عن الأحكام الشرعية، لكنه ما أن تحيّل هذا الفهم الظني غير القائم على الدليل أمكنه - بكل أريحية - أن يتجاوز عشرات الأحكام الواردة في سورة الأحزاب والطلاق والتحريم وغيرها التي جاءت مصدرّة بـ(يا أيها النبي) بما يقطع بكذب هذه الدعوى ويطلائها وأنها أمر للنبي وليس للرسول(76)، وتأمّر بطاعة النبي صلى الله عليه وسلم واتباع سنته في (مقام النبوة)، ونحن هنا نسوق هذه الآيات والأدلة مقسمة على النحو الآتي:

أولاً: الآيات التي جاءت بالتشريع الملزم مقترنة بصفة النبوة:

1. قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ)، (التوبة: ٧٣)، وهذه الآية تقتضي أن يكون نبياً تلزم طاعته واتباعه، فالأمر بالجهاد، له ولأصحابه صلى الله عليه وسلم، هو تشريع في مقام النبوة.

2. قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأزْوَاجِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَذْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا) [الأحزاب: 59]، وهي آيات تشريع الحجاب.

3. أنزل الله مع النبيين كتباً ليعملوا بها هم واتباعهم، فقال تعالى: (كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ۗ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ۗ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ ۗ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ)، [البقرة: 213]، هنا وظيفة البشارة والندارة جاءت مقترنة بصفة النبوة.

4. قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ) [الأنفال: 65] هنا يأمر الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم بأن يأمر المؤمنين ويحرضهم على القتال، وهو تشريع من مقام النبوة.

5. قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُبَشِّرَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسِرْنَ وَلَا يُزَيِّنَنَّ وَلَا يُفْتَلِنَنَّ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ ۗ فَبَايِعْنَهُنَّ وَأَسْتَعْفِفْنَ لَهُنَّ اللَّهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)، [الممتحنة: 12]، هنا الأمر ببيعة النساء (فبايعهن)، من مقام النبوة.

6. قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ)، [الطلاق: 1]، فيها تشريع عدّة الطلاق.

ثانياً: الآيات التي جمعت بين لفظي النبوة والرسالة في سياق واحد ودلالة واحدة:

جاءت الآيات القرآنية صريحة في الحدّ على اتباعه صلى الله عليه وسلم جامعة بين لفظي الرسالة والنبوة كما في الآيات الآتية:

1. قوله تعالى: (الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَدْعُوهُمْ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ ۗ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} [الأعراف: 157]. فلم تفرق هذه الآية الكريمة في الاتباع والعمل بسنته صلى الله عليه وسلم بين كونه نبياً أو رسولا.

2. قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا *وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا)، [الأحزاب: 45-46] مهمة الإنذار والدعوة أيضاً هي من مقام النبوة.

3. أمر الله تعالى المسلمين بالإيمان بـمحمد نبياً ورسولاً وأمر باتباعه، قال الله تعالى: (فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبَعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) [الأعراف: 1٥٨].

ثالثاً: الآيات التي جاءت بأمر اتباع النبي صلى الله عليه وسلم بصورة مطلقة:

1. كذلك نجد الأمر بالاتباع يرد في بعض الآيات التي لم تذكر النبوة ولا الرسالة، قال تعالى: (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (آل عمران: 31). فمن هذا الذي أمرنا باتباعه سوى نبي الله ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم؟!.

2. قوله تعالى: { قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَا مِنْ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفَعَّلُ بِي وَلَا بَكُمْ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ } [الأحقاف: 9]. وهنا أمر الله تعالى بالناس بالنبي صلى الله عليه وسلم واتباعه؛ لأن الله تعالى هو الذي أوحى إليه هذه الشريعة المباركة.

فكل هذه الآيات التي هي من (مقام النبوة) - بحسب تقسيم (شحرور)، وهو ينفي عنها صفة التشريع - نجدها تتحدث عن أحكام وتشريعات وأوامر بالتبليغ بخلاف ما يقرره بأن آيات التشريع (هي السنة المحمدية من مقام النبوة ممثلة في القصاص المحمدي، ويؤخذ منها العبرة فقط)(77).

وبعيداً عن الحكمة البلاغية في الخطاب بـ{يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ} و{يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ}، ولو سلمنا بصحة المعنى اللغوي في الفرق بين (الرسول والنبي) من حيث الأصل، فإن الواقع العملي لفهم الصحابة يكذب ذلك، فلقد أخذ الصحابة رضي الله عنهم هذا الدين كاملاً، وعملوا به، وفهموا معنى النبوة والرسالة والطاعة والمعصية على أتم وجه، وعلموا أن الخير كله في اتباع سنته صلى الله عليه وسلم، والشَّرُّ كله في مخالفتها، ولم يدر في خلداهم أن هناك شخصيتين أو حقيقتين (نبوة ورسالة) تتمثلان فيه صلى الله عليه وسلم(78)!.
نقض تأصيله في الفرق بين (أتى) و(جاء):

من الأدلة التي استدل بها جمهور العلماء على أن الوحي وحيان؛ وحي الكتاب وحي السنة، قوله تعالى: { وَمَا آتَاكُمُ الرُّسُلُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا } [الحشر: 7]. والآية صريحة بالأمر بطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم في أمره ونهيه - عليه الصلاة والسلام -، وقد عدَّ (شحرور) هذه الآية من أهم الأدلة التي يُعْتَرَضُ عليه بها؛ إذ قال: (تعتبر المرجع الأساس للفقهاء في تعميم الطاعة المتصلة للرسول في حياته وبعد مماته في كل ما نُسب إليه من أحاديث وروايات)(79)، وقد قال ذلك لاعتقاده أنها تنقض الأصل الذي اعتمده في إسقاط وجوب طاعة النبي صلى الله عليه وسلم في اجتهاداته من مقام النبوة -- كما يزعم -؛ (لأنها كسنة نبوية بعد تغير الزمان تصبح غير سارية المفعول)(80)، وكذلك قوله: (بأن السنة النبوية تلزم فيها الطاعة المنفصلة للرسول صلى الله عليه وسلم من مقام الرسالة، أي في حياته فقط)(81)، فلجأ كعادته إلى إستراتيجية التلاعب بالمفردات اللغوية والتحكم بمدلولاتها في توجيه هذه الآية، لكن إستراتيجيته هذه لا تثبت أمام أصول البحث العلمي القائم على منهجية الاستقراء والتحليل الموضوعية، فهو يرى أن الآية أعلاه لا تحمل أي وجه من وجوه الاستدلال على ما ذهبوا إليه، لما يأتي:

1. إن سياق النص يتحدث عن توزيع الفيء، ولا علاقة له بمفهوم السنة بالمعنى المعهود. يقول الله تعالى: { مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرُّسُلُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ } [الحشر: 7]. وعليه؛ فما قضى به الرسول -- عليه الصلاة والسلام - أخذاً ومنعاً (التوزيع)، وجب التقيد به؛ بوصفه اجتهاداً من (مقام النبوة)، وهو اجتهادٌ مرحلي تاريخي -- على حد زعمه --، مقيّد بما كان سائداً وقتئذ(82).

احتج (شحرور) بسياق النص في الآية وبخصوصية الحادثة ومرحليتها، لكن القاعدة الأصولية المقررة عند العلماء من أصوليين وفقهاء تنص على أن (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب)(83)، بل إن كثيراً من التشريعات في القرآن الكريم جاءت تبعاً لأسباب نزول معلومة ومحددة، وهي تعدُّ بإجماع العلماء المتقدمين والمتأخرين أصولاً لاستنباط الأحكام الشرعية، واستند كذلك إلى الأصل -- المتوهم عنده - وقرره سابقاً - كما مرَّ معنا - أن اجتهادات النبي صلى الله عليه وسلم مرحلية غير ملزمة لأنها من مقام النبوة.

2. انطلق (شحرور) من مبدأ عدم وقوع الترادف في القرآن الكريم أن (لا ترادف في نص الكتاب) إلى التفريق بين دلالة لفظي (جاء) و(أتى)، فزعم أن مفردة (أتى) تعني أن يكون التنصيص عن الحكم للفعل صادرًا من الداخل (من الذات)؛ ذلك أن الرسول --عليه الصلاة والسلام - أصدر حكمه في طريقة تقسيم الفيء؛ انطلاقًا من اجتهاده الشخصي من (مقام النبوة)، مستندًا في ذلك إلى جذر المفردة اللغوي، إذ يقول في الفعل "أتاكم": (فهو فعل مشتق من مصدر الإيتاء، وهو حسب ما جاء في لسان العرب لابن منظور الإيعاء: أتى يؤاتي إيتاءً وآتاه إيتاءً أي أعطاه، ويقال فلان أتو أي معطاء وآتاه الشيء أي أعطاه إياه، فإيتاء الشيء هو إعطاؤه)(84)، ثم يحاول هنا أن يمرر فكرة على أنها مسلمة من المسلمات تدليسا على القارئ بنوع من الاستغفال الفج، فيقول: (والمعطي لا يعطي إلا مما عنده)(85)، ثم يبني على هذه المقدمة نتيجة مفادها: (لذا فإن الإيتان بالشيء المعطى يكون من داخل دائرة المعطي، لأن الإيتان بالشيء لإعطائه يتطلب أولاً امتلاك الشيء قبل إعطائه)، ثم يستدل على ما قرره من هذا المعنى بانتقائية غير موضوعية بثلاث آيات من غير استقصاء ولا استقراء لمواطن ورود هذه اللفظة في سائر الآيات، فيقول: (لذا قال عز وجل في محكم تنزيله:

أ. {فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً} [الكهف: 10]، قال: (من لدنك)، أي: منك مباشرة.

ب. {وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا} [المزمل: 20]، قال فيها أمر إلهي بإيتاء الزكاة، أي: بإخراجها من المال الخاص للشخص؛ لأنه لا يمكن إخراج الزكاة إلا مما يمتلكه الإنسان، ولذلك يكون الإيتاء (العطاء) نابعا من داخل دائرة المرء المؤتي لهذا العطاء.

ت. {وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً} [النساء: 4]، قال فيها: (إيتاء النساء مهورهن عطاء ليس من قبيل المقابضة؛ لأن النحلة هي العطاء من دون انتظار المقابل، أي: إكرامًا لهن وليس أجرًا مقابل النكاح، وهو عطاء يخرج مما يملكه الرجل من مال)(86).

لكن هل يستقيم هذا القيد في الإيتاء أو العطاء في صورة أخرى من العطاء وهي أن يعطي صداق المرأة ليس من ماله الخاص وإنما مما يتصدق به عليه، أي: هناك من يدفع عنه، فهل يقال له: لن يقبل ذلك منك؛ لأنك لم تأت به من مالك الخاص؟! ولا يُحتج بقبوله هذه الصدقة أنها صارت ملكًا له ثم آتاه بعد ذلك غيره؛ لأن كل مالٍ سوا الذي يُخرج من ماله الخاص أو ما كان من صدقة غيره عليه يصح أن يسمى (إيتاءً)، إذن لا يستقيم الاستدلال بهذا التقييد في معنى الإيتاء. ثم يستنتج (شحرور) بعد هذه المقدمات المشككة فيقول: (بهذا نفهم قوله: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ} أي: أعطاكم الرسول من عطاء من عنده، ولو كان من عند الله لقال فيه عز وجل: ((ما جاءكم به الرسول))؛ لأن إيتاء الشيء يكون من داخل دائرة الإنسان المعرفية والمجيء به يكون من خارج دائرته)، - وهذه المقدمة أو المسلمة المفاهيمية لا دليل عليها -، وقبل أن نأتي بالأدلة على ما ينقض أصول هذا الاستدلال نكمل ما ساقه في التفريق بين (أتى) و(جاء)، فيقول في مفردة (جاء) (المجيء به يكون من خارج دائرته، وهذا الأمر ينسحب على كل ما أتى به الرسول من اجتهادات من عنده، ويظهر ذلك بوضوح في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَ بِكُمْ مِنْ بَعْضِ الْأَمْرِ فَادْعُوا بِهِ الذِّكْرَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُنْكَرِينَ} [آل عمران: 104]، أي: قد جاءني علم موحى من غير دائرتي، وليس موجودًا في دائرتك المعرفية)، ثم يسوق آية يعدها حاسمة وقاطعة في ما يذهب إليه، فيقول: (ويبين ذلك بنحو لا يقبل الشك قوله تعالى: {وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا} [الفرقان: 33]، ثم يقرر بكل أريحية: (فالآية تحسم مفهوم كل من فعلي (جاء) و(أتى) ببيان أن معنى (يأتونك)، أي: يعطونك من داخل دائرتهم المعرفية، بينما (جئناك)، أي: من عند الله ومن خارج دائرتهم المعرفية)، هكذا حسم القضية بكل يسر وسهولة، حتى يصل إلى مبتغاه في تقرير الآتي: (لذا فإن ما أتى به الرسول وآتاه لأفراد مجتمعه من اجتهادات تشريعية ضمن حدود الله أو بوضع حدود مرحلية لمجتمعه أو بتقييده للحلال وإطلاقه واجتهاده في المنهيات ضمن أعراف المجتمع، إضافة إلى الأحكام القضائية التي أصدرها كقاضٍ، فكل هذه الاجتهادات جاءت من دائرته المعرفية كولي أمر على ضوء الوحي الذي كان بين يديه. وقد صدرت عنه هذه الاجتهادات كمجتهد من مقام النبوة وفق السلطة التشريعية وسلطة القضاء اللتين

كانتا على يديه، وكان على من كان معه من المؤمنين من أفراد مجتمعه الأخذ بها وطاعته فيها طاعة منفصلة، أي في حياته فقط كولي أمر وليس بعد مماته لأنها تلزمهم هم فقط ولا تلزم من جاء بعدهم من المؤمنين من أمته بطاعته، لكونها اجتهادات ظرفية مرحلية(87).

نتبينُ هنا أنّ القاعدة التي أسسها (شحرور) لينطلق منها إلى تأصيل نظريته في التفريق بين (جاء) و(أتى) قائمة على ثلاثة أمثلة فقط من غير استقراء لكل الآيات والشواهد التي تؤيد فكرته، لذا يُعد استقراء ناقصاً لا يستقيم ومنهج البحث العلمي زيادة على أن يكون قاعدة كلية وأساساً يبني عليها حكم خطير كهذا.

ثم إنَّ هذا التفريق بين الفعلين بهذا المفهوم غير مسلّم به له؛ فهو استعمال غير مطّرد في القرآن الكريم حتى ينعقد له هذا الاستدلال، بل وجدت أنّ القرآن الكريم قد استعمل الفعلين بخلاف ما ذهب إليه (شحرور)؛ لذا سأعرض فيما يأتي جملة من الشواهد من القرآن الكريم التي تنقض أصله الذي استند إليه:

- أولاً: آيات ورد فيها استعمال (جاء) فيما جاء به الإنسان من داخل دائرته المعرفية، يعني: بخلاف ما قرّره (شحرور):
1. قوله تعالى: { فَلَمَّا أَلْفَوْا قَالُوا مُوسَىٰ مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ } [يونس: 81]، فالسحر الذي جاؤوا به كان مما اكتسبوه من معرفة وعلم بهذه الصنعة، أي: من داخل دائرتهم المعرفية.
 2. قوله تعالى: { وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا * لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا } [مريم: 89-88]، أي: أمراً منكراً عظيماً، وما قالوه افتراءً لم يكن من خارج دائرتهم المعرفية بل من داخلها.
 3. قوله تعالى: { فَرَاغَ إِلَىٰ أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ } [الذاريات: 26] أيضاً جاء بما يملكه من طعام.
 4. قوله تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ } [النور: 11]، فالذي تولى كبره بهذا البهتان هو ابن أبي سلول رأس المنافقين، ولم يكن بهتانهم قطعاً من خارج دائرتهم المعرفية.
 5. قوله تعالى: { لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَقُلُّوا لَيْسَ اللَّهُ هُمُ الْكَافِرُونَ }، [النور: 13]، وهنا جاء الاستعمال لكلا الفعلين في السياق نفسه، وهذا يسقط تأويل (شحرور) في التفريق بينهما على الوجه الذي ذكره.
 6. قوله تعالى: { فَمَكَتْ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطَّتْ بِمَا لَمْ تَحِطْ بِهِ وَجِئْتِكُمْ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ } [الزمل: 22]، هنا قال (وجنتك) ولم يقل (وأنتيك) على الرغم من أنّ ما نقله (الهدهد) من علم كان من داخل دائرته المعرفية التي اكتسبها عن طريق إحاطته بالأمر ووقوفه عليه.
 7. قوله تعالى: { وَجَاءُوا عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ } [يوسف: 18]، هل يقال: إنَّ تأمرهم كان من خارج دائرتهم المعرفية؟!.

ثانياً: آيات ورد فيها استعمال (أتى) فيما جاء به الإنسان من خارج دائرته المعرفية بخلاف ما قرّره (شحرور):

1. قوله تعالى: { وَلَئِن أُنْتَبِئَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ } (البقرة) 145 . وقوله تعالى: { وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سَلْمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ } [الأنعام: 35] . فهاتان الآيتان تتحدثان عن الآيات التي يأتي بها النبي صلى الله عليه وسلم كدلائل على نبوته وهي قطعاً كلها من عند الله تعالى.
2. قوله تعالى: { فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ قَالُوا يَا مَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا } [مريم: 27]، هنا ورد استعمال الفعلين في آية واحدة، فما جاءت به مريم - عليها السلام - لا يقال: إنّه من داخل دائرتها المعرفية أو المادية قال تعالى: { وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُّوحِنَا }، [الأنبياء: 91].
3. قوله تعالى: { إِذْ رَأَىٰ نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَّعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجْدُ عَلَىٰ النَّارِ هُدًى } [طه: 10]، هنا أراد أن يأتي بالقبس وهو من خارج دائرته (المادية).

4. قوله تعالى: { وَقَالُوا لَوْلَا يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ مِنْ رَبِّهِ أَوْلَمَ تَأْتِيهِمْ بَيِّنَةٌ مَّا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى }، [طه: 133]، هنا جاء تقييد الإتيان بالآية (من ربه)، ولم يقل: (يجيئنا بآية)، وهذه الآيات سواء التي طلبوها أو تلك التي في الصحف الأولى لم تكن إلا من خارج دائرة النبي صلى الله عليه وسلم المعرفية.
5. قوله تعالى: { مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُخَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَنُونَ } [الأنبياء: 2]، كذلك هنا قال: (يأتيهم)، ولم يقل: (يجيئهم) الذكر من ربه.
6. قوله تعالى: { فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِقَتَاءِ رَبِّنَا عِدَاءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا } [الكهف: 62]، هنا أمر نبي الله موسى -- عليه السلام - خادمه بأن يأتيه بالطعام، وليس هو إلا من طعام سيده.
7. قوله تعالى: { قَالُوا أَوْلَمَ تَكُنْ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا بَلَى } (غافر: 50)، وبينات الرسل -- عليهم السلام - هي معجزاتهم التي يأتي بها الله سبحانه وتعالى على أيدي رسله تصديقاً لهم وهي من خارج دائرتهم المعرفية، وكذلك قوله تعالى: { وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ } [غافر: 78].
- أما الآية التي استدلت بها (شحرور) في التفريق بين الفعلين وعدّها حاسمة فيما ذهب إليه بنحو لا يقبل الشك -- على حدّ قوله - فهي قوله تعالى: { وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا } [الفرقان: 33]، يقول (شحرور): (فالآية تحسم مفهوم كلٍّ من فعليّ (جاء) و(أتى) ببيان أنّ معنى (يأتونك)، أي: يعطونك من داخل دائرتهم المعرفية، بينما (جئناك)، أي: من عند الله ومن خارج دائرتهم المعرفية)، وهنا نقول: لو لاحظنا الفاعل في (يأتونك) و(جئناك) لوجدناه مختلفاً في كلا الفعلين، فالفاعل في (يأتونك) هم المشركون، أما الفاعل في (جئناك) فهو الله عزّ وجلّ، وهذا الاختلاف في كلٍّ من الفعلين يُفسد الاستدلال بما ذهب إليه (شحرور) من التفريق بينهما، فكان عليه أن يأتينا بشاهدٍ من آية تتضمن الفعلين للفاعل نفسه حتى يستقيم له الاستدلال، وهذا إن دلّ على شيءٍ فإنما يدلّ على قلة بضاعته في علوم العربية التي هي الأساس لفهم القرآن الكريم الذي يزعم أنه يريد أن يقرأه قراءة معاصرة.
- أما الآية التي تقطع عليه حُجَّتُهُ وتدحضها في دلالة التفريق في الاستعمال على الوجه الذي ذهب إليه بأنّ (جئناك بالحق) أي من عند الله ومن خارج دائرتهم المعرفية، هي قوله تعالى: { وَأَتَيْنَاكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ } [الحجر: 64]، فهذه الآية ترد عليه دعواه في تقييد الوحي بفعل المجيء فحسب.

الخلاصة:

هذه هي المنهجية التي اعتمدها (شحرور) في الاستدلال والاستنتاج والرد على منهج الفقهاء في استدلالهم على وجوب طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى: { وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا } [الحشر: 7] التي يعدّها (المرجع الأساس للفقهاء في تعميم الطاعة المتصلة للرسول في حياته وبعد مماته في كل ما تُسب إليه من أحاديث وروايات) (88)، وبناءً على ذلك أقدم على دراسة هذه الآية لإثبات صحة منهجه وخطأ منهج الفقهاء؛ إذ يقول -- بكلّ تعالٍ -: (وليبيان خطئهم في ذلك سندرسها لتأكيد صحة منهجنا وسلامته ومدى دقته (!!)) في الحدّ من الفوضى الفكرية التي تتخبّط وسطها المنظومة التراثية الإسلامية)، هكذا إذن أراد (شحرور) أن (ينقذ) المنظومة التراثية الإسلامية بهذه المنهجية القائمة على عدم الدقة والتخبّط والفوضى في الاستدلال والتحكّم بالنصوص، فإنه يصدّق عليه قول المثل القائل: (رمتني بدائها وانسلت).

وبهذه المنهجية غير العلمية القائمة على التحكّم التعسفي والانتقائية السافرة يطلق (شحرور) العنان إلى نتائجه المُشكِلة بانياً عليها أحكامه العامة الخطيرة والمجازفة، فيقول: (وهكذا فإنّ اجتهادات الرسول جُلّها من مقام النبوة ولزمت فيها الطاعة المنفصلة له (ص)، إضافة إلى القصص العجدي الذي يعتبر أرشفة للمرحلة التاريخية للسيرة النبوية) (89)، ولا

ندري هل (القراءة المعاصرة) التي يدعو إليها (شحرور) (أنته) من عقله ومن داخل دائرته المعرفية، أو أنّها (جاءته) من خارجها؟! (90).

مآلات تقسيماته للسنة النبوية:

لو تأملنا في هذه التقسيمات للسنة النبوية فإننا نجد أنها تؤول حتمًا إلى جملة من النتائج والمآلات الخطيرة، والتي صرّح هو ببعضها، وهذه المآلات واللوازم هي:

1. أنّ السنّة عند (شحرور) غير قادرة على التشريع، وأنّ الوحي منحصر في القرآن الكريم فقط.
2. إهمال العمل بسنة النبي صلى الله عليه وسلم وتركها تحت عباءة الظروف وتغير الأحوال، وهذا من آثار الفهم السقيم لحقيقة النبوة.
3. قطع صلة الأمة بنبّيها، للتّصل من اتّباع النبي صلى الله عليه وسلم .
4. حصر النبوة في الغيبيات فقط، من الأحداث الكونية والأحداث التاريخية، وبذا فهي غير ملزمة لأحد.
5. سلب مسؤولية بيان هذا الوحي من النبي صلى الله عليه وسلم، والزم أنّ تأويل الآيات وتفسيرها إنما هو متروك للناس فقط.
6. النبوة ليس لها علاقة بالحلال والحرام إطلاقاً.
7. التقليل من عدد نصوص الأحكام الشرعية الملزمة المدرجة في ضمن باب (افعل ولا تفعل)، وفي المقابل ترك مساحات واسعة للاجتهاد الإنساني بحسب ضرورات الوجود المعاصر ومستجداته.
8. تعطيل نصوص الشرع عن العمل بها خارج زمن النزول.

الخاتمة والنتائج

بعد هذا التطواف في رحاب هذا الموضوع المهم نظوي بساط البحث ليحطّ ركاب القلم رحاله عند الخاتمة، بعد أن أبعث ثمار البحث وحن قطافها، ونلخصها بالآتي:

1. نظرية القراءة المعاصرة لم يطبقها الغربيون أنفسهم في تفسير تشريعاتهم، فكيف نطبقها نحن في تفسير شريعة الله؟ بل لم تطبقها عامة الكنائس الغربية في تفسير كتابها المحرّف فكيف يراد منّا أن نطبقها في تفسير كتاب الله المحفوظ؟.
2. وسائل الخطاب الحديثي تقوم على التشكيك في موثوقية النصّ، والتشكيك في بنية النصّ الدلالية، وإثارة الاستشكالات العقلية في معنى النصّ.
3. مشروع (شحرور) يعد امتدادًا للمشروع الفكري العلماني الحديثي المعاصر، الذي يقوم على الفصل الكلي بين القرآن والسنة النبوية؛ وإلغاء دور السنّة النبوية في التشريع عموماً.
4. مفهوم "القراءة المعاصرة" عند (شحرور) يعني إسقاط النظريات الفلسفية المادية على النصّ القرآني، والتحكّم به عن طريق الفلسفات المادية الأوروبية الحديثة ويعتمد منهجه في قراءة النصّ المقدّس على مبدئين: تطور دلالة المصطلحات بتطور الزمان والمكان والحضارة، والقول باللانهائية لمعاني الألفاظ؛ لأنّ اللغة في حالة تطور مستمر.
5. أنّ هذا المنهج مستورد من علم اللسانيات وتاريخانية النصّ الذي نشأ في الغرب لأجل حل معضلة التناقض الحاصل بين معطيات العلم المادي الحديث، وبين فهم الكنيسة للنص المقدّس.
6. أراد (شحرور) أن يقرأ النصّ قراءة معاصرة ليتحرّر من قيود قواعد أصول الفقه والتفسير وصرامتها، التي تدحض قراءته الجديدة، فاستعاض عنها بالمنهج اللساني الغربي.

7. أراد (شحرور) أن يسحب صلاحية (الفهم الأول) والمعنى الأولى للنص من عصر النبوة والقرون التي تليه ليقدم لنا معاني جديدة وفهمًا جديدًا لأيات القرآن الكريم.
8. ينطلق (شحرور) تحت مظلة النسبية نحو تعطيل كثير من نصوص القرآن الكريم والالتفاف عليها بذريعة نسبية الفهم وتغير الأفهام والأحكام بتغير الزمان والمكان.
9. يتمحور منهج (شحرور) التأويلي حول مبدأ "انعدام الترادف" في اللغة، فينتقي من آراء اللغويين ما ينفعه في تأويلاته المتعسفة ليمررها تحت شعار قابلية اللغة على احتمال المعاني الكثيرة.
10. يمتاز منهجه التأويلي بأريحية التقييد والتصنيف والاشتراط والانتقاء تحكّمًا، ومن دون حرج التقول على الله تعالى.
11. إنَّ الحاكم الأصلي لآراء (شحرور) هي منظومات خفية لم يُفصح عنها في منهجه تستند إلى رؤية فلسفية مادية للوجود والمجتمع مثل (الداروينية، والماركسية).
12. تقسيم (شحرور) للسنة تقسيم وهمي افتراضي غير موضوعي، الغاية منه الحطّ من قيمة السنّة من جهة، وإبطال العمل بالحديث النبوي من جهة أخرى عن طريق نفي العصمة عن النبي صلى الله عليه وسلم في مقام النبوة.
13. مقصد (شحرور) من التفريق بين (الرسول والنبي) هو حصر صفة التشريع في مقام السنّة الرسولية فقط، أما الجانب الاجتهادي المرتبط بالسنّة النبوية فهو ذو طابع تاريخي غير ملزم بالطاعة والاتباع، وتفريقه هذا ينقضه القرآن الكريم، وعمل الأمة من عهد الصحابة رضوان الله عليهم إلى يومنا هذا.
14. إن حصر (شحرور) النبوة في الغيبيات فقط، من الأحداث الكونية والأحداث التاريخية هي دعوى تفتقر إلى الدليل والبرهان؛ فلا المعنى اللغوي يُسعفه، ولا المعنى الاصطلاحي الذي استقرّ عليه فهم علماء اللغة يُؤيده.
15. إنَّ القاعدة التي أسسها في تأصيل نظريته في التفريق بين (جاء) و(أتى) قائمة استقراء ناقص لا يستقيم ومنهج البحث العلمي زيادة على أن يكون قاعدة كلية يُبنى عليها حكم خطير كهذا.
16. تقوم منهجية (شحرور) غير العلمية على التحكّم التعسفي والانتقائية المؤدية إلى نتائج مُشكّلة بنى عليها أحكامه العامة الخطيرة والمجازفة.
17. من مآلات تقسيماته للسنة النبوية ما يأتي:
- أنَّ السنّة غير قادرة على التشريع، وأنَّ الوحي مُنحصر في القرآن الكريم فقط.
 - إهمال العمل بسنة النبي صلى الله عليه وسلم.
 - قطع صلة الأمة بنبيها، للتّصلُّ من اتّباع النبي صلى الله عليه وسلم.
 - حصر النبوة في الغيبيات فقط، من الأحداث الكونية التاريخية، وبذا فهي غير ملزمة لأحد.
 - سلب مسؤولية بيان الوحي من النبي صلى الله عليه وسلم.
 - أنَّ النبوة ليس لها علاقة بالحلال والحرام إطلاقًا.
 - التقليل من عدد نصوص الأحكام الشرعية الملزمة المدرجة في ضمن باب (افعل ولا تفعل).
 - تعطيل نصوص الشرع عن العمل بها خارج زمن النزول.

التوصيات:

1. زيادة الجهود العلمية في تعريف الأمة برموز أصحاب الفكر المنحرف من التيار الحداثي وتخصيص مسابقات دراسية، ورسائل جامعية، ومؤتمرات علمية، وبرامج إعلامية، تفضح رموزهم، ومناهجهم، ووسائلهم، وأساليبهم في تحريف النصوص الشرعية.
2. الاستمرار في تعميق حجية الكتاب والسنة في نفوس أبناء الأمة، وبحث علومهما بكل الوسائل نصره لدين الله تعالى. والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

1. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم. 1420هـ/2000م. النبوات: المحقق: عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية.
2. ابن فارس، أحمد. 1399هـ - 1979م. مقاييس اللغة: تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق.
3. ابن منظور، 1414هـ. محمد بن مكرم. لسان العرب، دار صادر، بيروت.
4. أركون، محمد. 2012م. الفكر الإسلامي نقد واجتهاد: (ت2010م)، ترجمة: هاشم صالح، الناشر: دار الساقية، بيروت.
5. الأصفهاني، أبو القاسم الراغب. 1412هـ. المفردات في غريب القرآن: (ت: 502هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم-دمشق الدار الشامية- بيروت.
6. البخاري، محمد بن إسماعيل، 1422هـ. صحيح البخاري تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت.
7. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. 1410هـ. شعب الإيمان للبيهقي: دار الكتب العلمية -- بيروت.
8. التل، عادل، 1415هـ-1995م. النزعة المادية في العالم الإسلامي، دار البيئة للنشر والتوزيع، مصر.
9. الجابري، محمد عابد. 1991م. التراث والحداثة: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
10. الجابري، محمد عابد. 1999م. المسألة الثقافية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
11. الجوهري، إسماعيل بن حماد. 1407هـ-1987م. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين -- بيروت.
12. الجيلاني، مفتاح. 2006م. الحداثيون العرب في العقود الثلاثة الأخيرة وموقفهم من القرآن، دار النهضة للطباعة، دمشق.
13. حمودة، عبد العزيز. 1978م. المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك، من سلسلة عالم المعرفة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
14. الحنفي، ابن أبي العز. 1417هـ - 1997م. شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة -- بيروت.
15. حنفي، حسن. (1412هـ-1992م). التراث والتجديد، موقفنا من التراث القديم، الناشر: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مصر.

16. حنفي، حسن. حوار الأجيال، 2006م. المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، مصر.
17. الخالدي، محمد فاروق. (1424هـ-2002م). التيارات الفكرية والعقدية في النصف الثاني من القرن العشرين: ، دار المعالي، مصر.
18. الدمجى، عبد الله بن عمر. (1437هـ-2016م). أصول أهل السنة والجماعة في التعامل مع النصوص الشرعية، مركز التأصيل للدراسات والبحوث. الرياض.
19. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. 1443هـ-2022م. اشتقاق أسماء الله وصفاته، تحقيق: هادي أحمد فرحان، مؤسسة الضحى، مكتبة أمين، بيروت.
20. سرايري، سمير. 2020م. انتحال أقطاب المدرسة العقلية لأراء المستشرقين في قضايا السنة النبوية محمد شحرور نموذجًا، مجلة الإحياء، المجلد: 20، العدد، الجزائر.
21. السكران، إبراهيم بن عمر. (1435هـ-2014م). التأويل الحدائى للتراث التقنيات والاستمدادات، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الرياض.
22. سميرين، يوسف. (1439هـ). بؤس التلفيق، نقد الأسس التي قام عليها طرح محمد شحرور، مركز دلانل، الرياض.
23. سمير، حميد. (1438هـ-2017م). نموذج الحدائة وما بعدها في الفكر العربي الحديث قراءة نقدية: مركز تكوين للدراسات والأبحاث، المملكة العربية السعودية.
24. شحرور، محمد. 1990م. الكتاب والقرآن-قراءة معاصرة-، الأهالي للنشر والتوزيع، دمشق.
25. شحرور، محمد. 2014م. الدين والسلطة، دار الساقى، بيروت.
26. شحرور، محمد. 2016م السنة الرسولية والسنة النبوية رؤية جديدة، دار الساقى، بيروت.
27. شحرور، محمد. 2016م. دليل القراءة المعاصرة للتنزيل الحكيم المنهج والمصطلحات، دار الساقى، بيروت.
28. شحرور، محمد. السيرة الذاتية على الموقع الشخصي للمهندس (محمد شحرور).
29. شخار، أبونصر بن محمد. (1438هـ-2018م). بؤس القراءة الحدائية للوحي، مقال بحثي، منشور على الانترنت.
30. شريفة، عباس. 2018م. نقض منهجية القراءة المعاصرة للنصّ القرآنيّ عند المهندس محمد شحرور، الباحث: بحث منشور في مجلة مقاربات: العدد/4 ربيع الثاني-1440هـ/.
31. الشنقيطي، محمد الأمين. 1415 هـ - 1995 م. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن:، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت -- لبنان.
32. الشواف، منير طاهر. 1993م. تهافت القراءة المعاصرة: الناشر: الشواف للنشر والدراسات، الرياض.
33. عبد المجيد، عمار عبد الكريم. 1437هـ-2016م . الانحراف المعاصر في تفسير القرآن الكريم: ، مطبوعات جائزة دبي الدولية.
34. العسقلاني، ابن حجر. 1379هـ. فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.
35. علال، خالد كبير. (لات). أباطيل وأهواء في كتاب: "الكتاب والقرآن" محمد شحرور، كتاب إلكتروني منشور على الانترنت.
36. عمارة، الصادق غمام. 2021م. مفهوم النبوة عند محمد شحرور وأثره في فهم السنة: ، جامعة الوادي-- الجزائر، بحث في المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية علوم الشريعة - جامعة المرقب، الجزائر.

37. الغالبي، عبد الرزاق عودة. 2021م. حركة التصحيح والتجديد والابتكار في الأدب العربي، ، صحيفة المثقف، مقال العدد: (5509).
38. الغزالي، أبو حامد. 1417هـ-1997م. المستصفى في علم الأصول، المحقق: محمد بن سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
39. فخري، الحارث. (1434هـ-2013م). الحداثة وموقفها من السنة النبوية: دار السلام، القاهرة، ط1،
40. فطاني، فوزي عبد المطلب. التقسيم المنكر لسنة سيد البشر، سنة النبوة وسنة الرسالة، مقال بحثي، موقع مركز سلف للبحوث والدراسات، الرياض.
41. القرني، عبد الله بن محمد. 1439هـ-2018م. تأريخية القرآن في الفكر الحداثي العربي: ، مركز تكوين للدراسات والبحاث، الرياض.
42. الكردي، مروان. كتاب السنة الرسولية والسنة النبوية للمهندس محمد شحرور عرض ونقد، بحث منشور على الانترنت.
43. كنفودي، محمد. القراءة المعاصرة للقرآن لمحمد شحرور، بحث مقالي، منشور في مركز تفسير للدراسات القرآنية.
44. الماوردي، أبو الحسن. 1409 هـ. أعلام النبوة دار ومكتبة الهلال -- بيروت.
45. مخلوطة، خلدون. تفريق باطل بين الرسالة والنبوة في وجوب الطاعة والاتباع، ، مقال بحثي منشور على الانترنت.
46. المسيري، عبد الوهاب وفتحي التريكي. 2003م. الحداثة وما بعد الحداثة، دار الفكر، دمشق.
47. المناوي، زين الدين عبد الرؤوف. (1415 هـ - 1994 م). فيض القدير للمناوي: دار الكتب العلمية بيروت -- لبنان.
48. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: 1420هـ. الندوة العالمية للشباب الإسلامي، دار الندوة، الرياض.
49. الميداني، عبدالرحمن حبنكة. (1430هـ-2009م). العقيدة الإسلامية وأسسها، دار القلم، دمشق.
50. الميداني، عبدالرحمن حبنكة. (1418هـ-1997م). التحريف المعاصر في الدين، دار القلم، دمشق.

الهوامش

- (1) ينظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، دار الندوة، ط4، 1420هـ، (2/867)، ومقال: حركة التصحيح والتجديد والابتكار في الأدب العربي، عبد الرزاق عودة الغالبي، صحيفة المثقف، العدد: (5509)، بتاريخ 05 - 10 - 2021م.
- (2) القراءة المعاصرة للقرآن لمحمد شحرور، محمد كنفودي، بحث مقالي، منشور في مركز تفسير للدراسات القرآنية.
- (3) المصدر نفسه.
- (4) المسألة الثقافية في الوطن العربي، محمد عابد الجابري: (ص 250)، وينظر: الحداثيون العرب في العقود الثلاثة الأخيرة وموقفهم من القرآن، للجبلاني مفتاح: (ص 70).
- (5) التراث والحداثة، محمد عابد الجابري: (ص 47).

- (6) حوار الأجيال لحسن حنفي: (ص 512).
- (7) هي المدرسة الفلسفية التي تشير لتطور دراسة نظريات تفسير وفن دراسة وفهم النصوص في فقه اللغة واللاهوت والنقد الأدبي، ويستخدم مصطلح (هرمنيوطيقا) في الدراسات الدينية للدلالة على دراسة وتفسير النصوص الدينية، ينظر موسوعة الويكيبيديا الحرة.
- (8) يشير مصطلح (مابعد الحداثة) إلى المدة من سنة 1970م إلى سنة 1990م، ويقصد بها النظريات والتيارات والمدارس الفلسفية والفكرية والأدبية والنقدية والفنية التي ظهرت ما بعد الحداثة البنوية والسميائية واللسانية. وقد جاءت مابعد الحداثة لتقويض الميثافيزيقا الغربية، وتحطيم المقولات المركزية التي هيمنت قديماً وحديثاً على الفكر الغربي، كاللغة، والهوية، والأصل، والصوت، والعقل، ينظر: الحداثة وما بعد الحداثة: عبد الوهاب المسيري: (ص21)، والحداثة وموقفها من السنة النبوية: (ص53).
- (9) ينظر: التأويل الحداثي للتراث: (ص38).
- (10) ينظر: نموذج الحداثة وما بعدها في الفكر العربي الحديث: (ص 5-6).
- (11) نموذج الحداثة وما بعدها في الفكر العربي الحديث: (ص84-85).
- (12) الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، محمد أركون: (ص101-102).
- (13) التراث والتجديد، موقفنا من التراث القديم، حسن حنفي: (ص 154).
- (14) ينظر: أصول أهل السنة والجماعة في التعامل مع النصوص الشرعية: (ص144).
- (15) نقض منهجية القراءة المعاصرة للنص القرآني عند المهندس محمد شحرور، الباحث: عباس شريفة، بحث منشور في مجلة مقاربات: العدد/4/ ربيع الثاني-1440هـ/كانون الأول-2018م. : <https://sy-sic.com/?p=8014>.
- (16) ينظر: السيرة الذاتية على الموقع الشخصي للمهندس (محمد شحرور) على الرابط: https://shahrour.org/?page_id=2.
- (17) جعفر دك الباب كاتب وأديب سوري، ولد في دمشق عام 1937م، وله مقالات ومؤلفات في علم اللسانيات، كما ترجم عدد من المؤلفات في المجال نفسه، حصل على الدكتوراه في اللسانيات التاريخية والمقارنة، ولديه إجازة في الحقوق. من أشهر مؤلفاته كتاب: أسرار اللسان العربي، (ت 1999م)، تنظر ترجمته في: <https://ar.wikipedia.org/wiki>.
- (18) الكتاب والقرآن-قراءة معاصرة-، محمد شحرور: (ص19).
- (19) ينظر مثلاً: التحريف المعاصر في الدين، لعبدالرحمن حبنكة الميداني: (ص17-24)، التيارات الفكرية والعقدية في النصف الثاني من القرن العشرين، لمحمد فاروق الخالدي، (274-283)، النزعة المادية في العالم الإسلامي لعادل التل: (ص156)، وتهافت القراءة المعاصرة لمنير الشواف: (ص17-29).
- (20) الانحراف المعاصر في تفسير القرآن الكريم: (1/414-415).
- (21) نقض منهجية القراءة المعاصرة للنص القرآني عند المهندس محمد شحرور: (ص14).
- (22) هذا نظرياً أما عملياً فالحقيقة غير ذلك.
- (23) ينظر: نقض منهجية القراءة المعاصرة للنص القرآني عند المهندس محمد شحرور: (ص17)، وعلم الأنثروبولوجي يهدف إلى الكشف عن الأصول التاريخية لنشأة اللغة عموماً، والمجموعات المتشابهة فيها على وجه الخصوص، ويقارن اللغات بعضها ببعض ليحدد الظواهر اللغوية الشائعة بينها على وجه العموم، وعلى ضوء ذلك يتمكن من فهم العمليات والتطورات التي أدت إلى نشأة اللغة وتطورها واختلافها، ينظر: موسوعة ويكيبيديا.

- (24) المرايا المحدبة من النبوية إلى التفكيك، من سلسلة عالم المعرفة، عبد العزيز حمودة، (ص 34).
- (25) وهي عقيدة فلسفية غربية تقول بأن كل شيء أو حقيقة تتطور مع التاريخ، اعتمدها الفكر الغربي في تفسير الأديان والشرائع تفسيرًا ماديًا تاريخيًا بعيدًا عن الإيمان بالغيب، ثم تلقفها الحداثيون العرب وطبقوها على النصوص في الإسلام مساوين بينه وبين الأديان المحرفة والوضعية، ينظر: الفكر الإسلامي قراءة علمية، أركون (ص139)، وتاريخية القرآن في الفكر الحداثي العربي: (ص20)، وأصول أهل السنة والجماعة في التعامل مع النصوص الشرعية: (ص145).
- (26) ينظر: نقض منهجية القراءة المعاصرة للنص القرآني عند المهندس محمد شحرور: (ص17).
- (27) السنة الرسولية والسنة النبوية: (ص98).
- (28) المصدر نفسه: (ص95).
- (29) المصدر نفسه: (ص95).
- (30) المصدر نفسه: (ص94).
- (31) هكذا يختصر (شحرور) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم التي ثوابها كبير بحجة اختزال الألفاظ، وفي الوقت نفسه يُطلق عنان هديانه في أن يلفظ ما يشاء.
- (32) المصدر نفسه: (ص95).
- (33) الكتاب والقرآن، قراءة معاصرة: (ص 36).
- (34) قلب (شحرور) ألفاظ الحديث عامدًا أو متوهّمًا أنه أكثر مطابقة لاستدلاله على رأيه، فذكره بلفظ: (فربّ سامع أوعى من مبلّغ)، ظنًّا منه أن السامع للحديث (هو الغائب) وأنّ المبلّغ --بكسر اللام لا فتحها-- (هو الشاهد)، والعكس هو الصحيح، فالمبلّغ --بفتح اللام المشددة-- (هو الغائب)، والحديث جزء من حديث طويل أخرجه البخاري وغيره، ينظر: صحيح البخاري: كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى، برقم (1741)، (2/176).
- (35) السنة الرسولية والسنة النبوية: (ص105).
- (36) الكتاب والقرآن قراءة معاصرة: (ص 60)، وينظر: أباطيل وأهواء في كتاب: "الكتاب والقرآن" لعهد شحرور، (ص10).
- (37) ينظر كتابه: دليل القراءة المعاصرة للتنزيل الحكيم المنهج والمصطلحات، فقد جمع فيه كل مصطلحاته التي استخدمها في كتبه شارحًا لها.
- (38) ينظر: بؤس القراءة الحداثية للوحي: أبونصر بن محمد شخار، مقال بحثي: (ص7).
- (39) ينظر: أباطيل وأهواء في كتاب: "الكتاب والقرآن" لعهد شحرور، (ص7).
- (40) ينظر: بؤس القراءة الحداثية للوحي: (ص35).
- (41) ينظر كتابه: دليل القراءة المعاصرة للتنزيل الحكيم: (ص15).
- (42) ينظر مختصرًا: بؤس التلقيق، نقد الأسس التي قام عليها طرح عهد شحرور، يوسف سميرين: (ص79-81)، وبؤس القراءة الحداثية للوحي: مقال بحثي: (ص5)، وللوقوف على حديثه عن المادية، ينظر كتابه "الكتاب والقرآن": الصفحات (42، 43) وعن القومية: (39، 62)، ولقراءة تفاصيل أكثر عن هذه القضية ينظر: التحريف المعاصر في الدين، حبنكة: (ص87).
- (43) الصحاح: (4/1709).

- (44) ينظر: أعلام النبوة للماوري: (ص51)، النبوات لابن تيمية: (2/688).
- (45) الصحاح: (1/74)، ولسان العرب: (6/4315).
- (46) ينظر: اشتقاق أسماء الله (ص:294)، ومعجم مقاييس اللغة: (5/307)، ومفردات القرآن للراغب: (ص790)، ولسان العرب: (6/4316)، والنبوات لابن تيمية: (2/881).
- (47) ينظر: شعب الإيمان للبيهقي: (1/280).
- (48) ينظر: فيض القدير للمناوي: (1/22)، والعقيدة الإسلامية وأسسها، حبكة: (ص29).
- (49) مفهوم النبوة عند محمد شحرور: (ص8).
- (50) شرح العقيدة الطحاوية ت الأرنؤوط: (1/155).
- (51) فتح الباري: (11/112).
- (52) فيض القدير: (1/20).
- (53) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: (5/290).
- (54) الكتاب والقرآن قراءة معاصرة: (ص54).
- (55) السنة الرسولية والسنة النبوية: (ص102-107).
- (56) المصدر نفسه: (ص100-99).
- (57) منشور على صفحته الرسمية على الفيس بوك: الدكتور محمد شحرور-الصفحة الرسمية، نشر بتاريخ: 2/21/2014م، على الرابط: <https://www.facebook.com/Dr.Mohammad.Shahrour/posts/54473403>
- (58) ينظر: السنة الرسولية والسنة النبوية: (ص103).
- (59) الكتاب والقرآن قراءة معاصرة: (ص526).
- (60) المصدر نفسه: (ص563).
- (61) المصدر نفسه: (ص550).
- (62) الكتاب والقرآن قراءة معاصرة: (ص37).
- (63) السنة الرسولية والسنة النبوية: (ص107).
- (64) المصدر نفسه: (ص109).
- (65) كما سيأتي في النوع الثاني، وهي الطاعة المنفصلة.
- (66) السنة الرسولية والسنة النبوية: (ص110).
- (67) المصدر نفسه.
- (68) السنة الرسولية والسنة النبوية: (ص148).
- (69) المصدر نفسه: (ص111).
- (70) ينظر: كتاب السنة الرسولية والسنة النبوية للمهندس محمد شحرور عرض ونقد، مروان الكردي: (ص45).
- (71) ينظر: المصدر نفسه: (ص12).
- (72) ينظر: تفريق باطل بين الرسالة والنبوة في وجوب الطاعة والاتباع، خلدون مخلوطة، من موقع:

- (73) ينظر: التحريف المعاصر في الدين: (ص 13-14).
- (74) السنة الرسولية والسنة النبوية: (ص103).
- (75) الكتاب والقرآن قراءة معاصرة: (ص54).
- (76) ينظر: بؤس القراءة الحدائيه: (ص33).
- (77) السنة الرسولية والسنة النبوية: (ص96).
- (78) ينظر: التقسيم المنكر لسنة سيد البشر، سنة النبوة وسنة الرسالة: (ص11).
- (79) السنة الرسولية والسنة النبوية: (ص143).
- (80) المصدر نفسه: (ص141).
- (81) المصدر نفسه: (ص143).
- (82) الدين والسلطة، (ص198)، وينظر: القراءة المُعاصرة للقرآن لعهد شحرور، مقال بحثي، لعهد كنفودي.
- (83) المستصفي للغزالي: (2/131).
- (84) السنة الرسولية والسنة النبوية: (ص143).
- (85) كما ترى فإنه لا يأتي بأي دليل على هذه المسلّمة أو بمصدرها، ثم ألا يعطي المعطي ما حصلّه من غيره؟!.
- (86) السنة الرسولية والسنة النبوية: (ص143-144).
- (87) المصدر نفسه: (ص 144).
- (88) المصدر نفسه: (ص143).
- (89) المصدر نفسه: (ص 145).
- (90) تتبع أحد الباحثين انتحالاته هذه ببحث بعنوان: انتحال أقطاب المدرسة العقلية لأراء المستشرقين في قضايا السنة النبوية عهد شحرور نموذجًا: سمير سرايري، ينظر الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/127978>.